الاستدلال بـ ملاحق الأصول في كتب اسرار النحو

م.م. رياض عواد سالم

د. أزهار علي ياسين

الجامعة / البصرة / كلية الآداب / قسم اللغة العربية

ملخص:

وخلاصة البحث هي أدلة نحوية فرعية منشقة من الأدلة النحوية الأصول وملحقة بها، ولا يعني هذا أنَّها تنحط درجة عن الأصول، بل كثيرا ما استعان بها النحويون من قدماء ومحدثين في تقعيد القواعد النحوية والصرفية والتأصيل فيها، وتعليل الظواهر النحوية واصدار الأحكام المتعلقة بها بوصفها وسيلة عقلية ناهضة للاستدلال على صحة القاعدة ومقبولية الحكم النحوي التابع لها حتى اثبتت حجيتها في الاستدلال بها في شتى المسائل النحوية والصرفية، كما سنرى لاحقا عند نحاة كتب أسرار النحو.

لقد ولدت الأصول الملحقة، كما هي حال أصول النحو الرئيسة، من رحم أصول الفقه، فهي انعكاس صامت لتأثر أساليب علم النحو بعلم الفقه، وقد توسع علماء النحو في استخدام الأدلة الأصول في تعليل الأحكام وبنائها، وانتهى بهم ذلك الى استخدام طرق متنوعة من الأدلة، سُميت بالأدلة الملحقة بالأصول، أو الأدلة الفروع، كالاستدلال بالسبر والتقسيم، وقياس الأولى، وعدم النظير والاستحسان...الخ

واذا كان المراد بالأصل ما يثبت حُكْمُه بنفسه ويُبنى على* غيره فإنَّ المراد بأصول النحو الأصول المنهجية والأدلة الإجمالية، أما الفرع فهو خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يُبنى على غيره والمراد بها ما بُنيَّ على الأصول الرئيسة؛ لأنها انبثقت عنها، وشابهتها في محاكمتها للقواعد فأُلحقت بها...فهي طرق تعليلية وُجدت في اللغة نتيجة لطبيعة الدراسات اللغوية التي اتخذت منحى صارما في اختبار الأحكام بالإضافة الى تنوع طرق الاختبار وهذا معناه أنَّ هذه الأصول الملحقة تُعدَّ منهجا تكميليا للأصول الرئيسة في النحو العربي؛ لأنَّها تُنيب عنها في مسالك الاستدلال، فإذا ما غاب السماع والقياس واستصحاب الحال، عندئذ يلجأ النحوي الى هذه الملاحق لسد الفراغ والاستعانة بها في التعليل والتعضيد واثبات القواعد والأحكام والتدليل على صحتهما وجدواهما.

Summary

Inference by the appendices of the assets in the books of the secrets of grammarThe essence of the research is sub-grammatical evidence that is derived from the grammatical evidence and is attached to it, and this does not mean that it deviates a degree from the origins. Rising to infer the correctness of the rule and the acceptability of the grammatical judgment that belongs to it until it proved its authority in inferring it in various grammatical and morphological issues, as we will see later when the grammars of the books of the secrets of grammar.

The attached principles of grammar were born, as is the case with the basic principles of grammar, from the womb of usul al-fiqh. They are a silent reflection of the influence of the methods of grammar science with the science of jurisprudence. It was named by the evidence attached to the origins, or the subsidiary evidence, such as the inference by probing and dividing, measuring the first, lack of comparison and approval ... etc.

And if what is meant by the original is what proves its judgment by itself and is based on * others, then what is meant by the principles of grammar is the methodological principles and the general evidence, while the branch is contrary to the original, and it is a name for something that is based on others and what is meant by it is that which is based on the main principles. Because it emanated from it,

تــوطئــة

هي أدلة نحوية فرعية منشقة من الأدلة النحوية الأصول وملحقة بها، ولا يعني هذا أنَّها تنحط درجة عن الأصول، بل كثيرا ما استعان بها النحويون من قدماء ومحدثين في تقعيد القواعد النحوية والصرفية والتأصيل فيها، وتعليل الظواهر النحوية واصدار الأحكام المتعلقة بها بوصفها وسيلة عقلية ناهضة للاستدلال على صحة القاعدة ومقبولية الحكم النحوي التابع لها حتى اثبتت حجيتها في الاستدلال بها في شتى المسائل النحوية والصرفية، كما سنرى لاحقا عند نحاة كتب أسرار النحو.

لقد ولدت الأصول الملحقة، كما هي حال أصول النحو الرئيسة، من رحم أصول الفقه، فهي انعكاس صامت لتأثر أساليب علم النحو بعلم الفقه، وقد توسع علماء النحو ((في استخدام الأدلة الأصول في تعليل الأحكام وبنائها، وانتهى بهم ذلك الى استخدام طرق متنوعة من الأدلة، سُميت بالأدلة الملحقة بالأصول، أو الأدلة الفروع، كالاستدلال بالسبر والتقسيم، وقياس الأولى، وعدم النظير والاستحسان...الخ)) [١]

واذا كان المراد بالأصل((ما يثبت حُكْمُه بنفسه ويُبنى على* غيره)) [٢] فإنَّ المراد بأصول النحو ((الأصول المنهجية والأدلة الإجمالية)) [٣] ، أما الفرع فهو((خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يُبنى على غيره)) [٤] والمراد بها ما بُنيَّ ((على الأصول الرئيسة؛ لأنها انبثقت عنها، وشابهتها في محاكمتها للقواعد فأُلحقت بها...فهي طرق تعليلية وُجدت في اللغة نتيجة لطبيعة الدراسات اللغوية التي اتخذت منحى صارما في اختبار الأحكام بالإضافة الى تنوع طرق الاختبار)) [٥] وهذا معناه أنَّ هذه الأصول الملحقة تُعدَّ منهجا تكميليا للأصول الرئيسة في النحو العربي؛ لأنَّها تُنيب عنها في مسالك الاستدلال، فإذا ما غاب السماع والقياس واستصحاب الحال، عندئذ يلجأ النحوي الى هذه الملاحق لسد الفراغ والاستعانة بها في التعليل والتعضيد واثبات القواعد والأحكام والتدليل على صحتهما وجدواهما.

المبحث الأول: الاستدلال بالإجماع (الاتفاق) في كتب أسرار النحو.

إنَ الإجماع (الاتفاق) يُعدّ دليلاً من أدلة الاصول في النحو التي اعتمدها النحاة المتقدمين والمتأخرين في تقوية وتعضيد آرائهم ولذلك نجد عنايتهم واهتمامهم بمنهجية النحاة الذين سبقوهم في إظهار القاعدة بعد الاستقراء الذي يجرونه على الأصول النحوية، لذا فهو عند العرب يُعد اصلاً يُعتد به في الاحتجاج على

---

(١) الأدلة الملحقة بالأصول النحوية بين ابن جني وابن الأنباري، محمد فلاح محمد الغزال، (رسالة ماجستير)، جامعة أهل البيت، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، سنة ٢٠١١ : ١٠

*** كذا في النص وواضح أنَّ المراد [عليه]**

(٢) التعريفات: ٢٣

(٣) أصول النحو عند ابن مالك، خالد شعبان:١٢

(٤) التعريفات: ١٣٦

(٥) الأدلة الملحقة بالأصول النحوية بين ابن جني وابن الأنباري(رسالة ماجستير سابقة).

المسائل اللغوية حيث وضع سيبويه قاعدة في الاعتماد على كلام العرب بقوله: ((فاستحسن من هذا ما استحسن العرب واجزه كما اجازته)) [١]

واعتد به ابن جني كذلك بقوله: ((اعلم أنَ اجماع أهل البلدين[يقصد البصرة والكوفة] إنَما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده الا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص ...لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها ، وتقدم نظرها وتتالت أواخر على أوائل...))[٢] ، وايضاً أشار اليه السيوطي بقوله ((واجماع العرب ايضاً حجة ... ومن صوره أنْ يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه))[٣].

أما عند المحدثين فقد نصت د. خديجة الحديثي على اصطلاحه بقولها فيه: هو((اتفاق العرب أو النحاة على أمر من الأمور أو على صورة من صور التعبير))[٤] ، وحده محمد اسماعيل المشهداني بقوله((هو اتفاق العرب ،أو الرواة ،أو مجتهدي النحاة على مسألة من مسائل النحو ، اتفاقا صريحا أو سكوتيا لسند)) [٥] وأشار له بعضهم بأنَّه ((الظاهرة اللغوية التي هي مظنة اجماع العرب في تلفظ ومعنى ذلك أن ما أجمع العرب على استعماله مما كان له نظائر كثيرة يقاس بمستويه من مستويات وهو القياس الاستعمالي أي ما يسمى بالسماع الملزم))[٦] ،والاجماع أو الاتفاق وإن بدا أنَّه يمثل الوعي الجمعي لعلماء اللغة والنحو ومشتركات التفكير العقلي واختزال التجارب واستنباط الوعي اللغوي المتراكم عندهم غير أنَّه لا يمثل ((حجة قاطعة إنّما هو فيه تضييق على الخصم لا غير))[٧]، مع أنَّه يسهم في تضييق حدة الخلافات النحوية، واشاعة الجو الوفاقي بينهم، كما ((يسهم في الدعوة الى تيسير النحو بتخليصه مما يُثقله من الاختلاف وتعدد الأقوال التي مرجعها الجدل والتأويل والتعليل الفلسفي)) [٨]، فضلا عن أنَّه يسلط الضوء على جانب من جوانب الاجماع والاتفاق عند النحاة على صور التعبير وطرائق التعليل عندهم وهذا بدوره يُبّرز جهودهم النحوية.

ومع هذا الاعتداد بالإجماع عند القدماء والمحدثين غير أنَّه جاء في كتب أسرار النحو بمساحة ضئيلة قياسا بالأصول النحوية الأخرى، اذ جاء في مواضع قليلة نسبيا وبألفاظ محدودة أيضا نحو: الاجماع، والاتفاق ، ومتفق عليه ، واتفق عليه ، وما شاكل ذلك ، بدليل أنَّ مصطلح الاجماع لم يرد عندهم إلا قليلا جدا ، وورد بدلا منه لفظة الاتفاق باشتقاقاتها المختلفة .

والاتفاق يأتي على شاكلتين ، هما :

---

(١) الكتاب : ٢/ ٦٩.
(٢) الخصائص : ١/ ١٩٠ .
(٣) الاقتراح : ٧٤.
(٤) الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه:١٢٦
(٥) الأجماع في أصول النحو العربي:٤٣
(٦) مداخلات لغوية الاجماع في النحو العربي ، ابو اوس ابراهيم الشمسان ، مجلة الجزيرة الثقافية ، العدد ٣٥٢ / ١٧ / ١١ / ٢٠١٢.
(٧) في أدلة النحو ، عفاف حسانين:٢١٨.
(٨) الأجماع دراسة في أصول النحو العربي، محمد اسماعيل المشهداني: ١٣

١ ـ **اجماع العرب** : ويُقصد به ((هو الاجماع على ما سُمع من لغتهم)) [١] ، وقد ورد في كتب أسرار العربية بإجماع أهل الحجاز أو أهل تميم او كلاهما على مسألة لغوية معينة،((وأهل الحجاز وبني تميم هم المعول عليهم بالدرجة الأولى في وضع القواعد النحوية)) [٢]. كما في اجماع الحجازيين على اعمال (ما) واجماع أهل تميم على اهمالها ، وقد استدل ابن الأنباري على اعمالها بلغة أهل الحجاز الذين يعملونها لمشابهتها (ليس) في نفي الحال وانها تدخل على جملة اسمية من المبتدأ والخبر كـ (ليس)، ودخول الباء في خبرها ثم استدل على عدم اعمالها بلغة بني تميم الذين يهملونها لعدم اختصاص عملها بالاسم كحروف الجر أو بالفعل كما في حروف الجزم[٣].

ومن ذلك أيضا **الاستدلال على أنَ تعدية الفعل (بكيت) يتم بالواسطة:** استدل الأعلم على أنَ الفعل (بكيت) يتعدى الى مفعوله في الأصل بواسطة حرف الجر (على) ، غير أنه يرد متعديا مباشرة الى مفعوله استنادا الى اتفاق العرب على ذلك ، إذ يقول : ((أنَّ الفعل ((بكيت)) في الأصل متعدية بواسطة ؛ لان البكاء قد يقع من الباكي على غير مبكي عليه ؛لأنه انما هو ضعف من النفس ورقة وشفقة ، وقد يمكن ان يكون ذلك متعلقا بمفقود محزون عليه ، وقد يمكن أن يكون على خلاف ذلك ، كما أن مررت على المعنيين جميعاً ؛ ألا ترى أنَ البكاء قد يكون من شدة السرور وليس هناك مفقود مبكي عليه ؛ فلما كان البكاء كما وصفنا وجب أن يكون يتعدى بحرف جر كما تعدى المرور، ولكن العرب حذفت معه حرف الجر كثيراً في الكلام والشعر ولم تحذفه مع (مررت) الا في الشعر)) [٤].

وفي باب الحكاية ذكر ابن الأنباري أنَ بني تميم لا يحكون الإعراب بالاتفاق، وعَده هو القياس، وعلل ذلك بأنَ أهل الحجاز يوافقون بني تميم في مواضع العطف والوصف ، فالعطف نحو قول القائل : رأيت زيدا" ، ومَنْ زيدٌ ؟ ، والوصف نحو قول القائل رأيت زيدا" الظريفَ ، مَن زيدٌ الظريف؟ [٥].

٢ـ **اجماع النحاة:** وهو ما أجمع عليه جمهور النحاة ،أي اجماع النحاة من المتقدمين مع المتأخرين، أو اجماع نحاة المدرستين البصرية والكوفية معا، ويشمل ((اجماع أهل ذلك الفن العارفين به دون من عداهم، فالمعتبر ...في المسائل النحوية قول جميع النحويين)) [٦] قول واحد متفق عليه في مسألة نحوية معينة ،وهذا الإجماع يرد على شاكلتين أيضا :ـ

الأولى: اجماع كلي/مطلق، وهذا يشمل بديهيات النحو العربي، وأعني بذلك القواعد العامة المؤصلة في النحو العربي، نحو رفع الفاعل ونصب المفعول به وجر المضاف اليه، فلم يرد أنَ هناك خلافا بين النحويين في مخالفة هذه القواعد، من ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر: **الاستدلال على أنَ الفعل الماضي مبني :**

---

(١) الأجماع دراسة في أصول النحو العربي: ٩٨
(٢) المصدر نفسه:١٠٠
(٣) يُنظر : أسرار العربية: ١٤٠.
(٤) المخترع : ٩٣ ــ ٩٤ .
(٥) ينظر : أسرار العربية : ٣٣٦.
(٦) ارشاد الفحول، الشوكاني:٧٨

اجمع النحاة العرب بالاتفاق على أنَّ الفعل الماضي مبني، وقد استدل الأعلم الشنتمري على ذلك بقوله : ((وأما القسم المبني فهو كل فعل ماضٍ ، كقولك ضربَ وانطلقَ ودحرجَ واحرنجم وما أشبه ذلك وعلة ذلك. وكان حق هذا القسم أنْ يبنى على السكون لأنه لم يضارع الاسم كما ضارعه المستقبل والحال ؛لأنَ الزوائد الأربعة لا تدخله ؛ ولأنه لا يكون لزمانين كما كان الفعل المضارع ، فقد وجب له البناء لامتناعه من المضارعة كما وجب للأول الاعراب لوجود المضارعة فيه)) [١]

وذكر ابن الانباري الأمر نفسه بقوله ((لأنَّ الأصل في الأفعال البناء ، وبني على حركة {أي الماضي}، تفضيلاً له على فعل الأمر؛ لأنَّ الفعل الماضي أشبه الأسماء في الصيغة ، نحو قولك : مررت برجل ضَربَ ، كما تقول : مررت برجل ضارب... وانما كانت الحركة فتحة لوجهين: أحدهما: أنَّ الفتحة أخف الحركات، فلما وجب بناؤه على حركة؛ وجب أن يبنى على أخف الحركات . والوجه الثاني : أنَه لا يخلو إمَا أن يبنى على الكسر أو على الضم أو على الفتح))[٢]، واستدل البركوي على ذلك بقوله ((المبني : وهو ما كان حركته وسكونه لا بعامل ، بخلاف المعرب فهو ما كان حركته وسكونه بعامل...))[٣]. والفعل الماضي مبني في الأصل[٤].

أما الفاضل الهندي فقال عن الفعل الماضي ((وهو مبني ، ولكن اذا لم يلحق به الضمير المرفوع المتحرك ولا الواو ، فهو مبني على الفتح، وإذا الحق به الضمير المرفوع بني على السكون ، وإن الحق به الواو فمبني على الضم))[٥].

وفي هذه النصوص نستشعر الاجماع أو الاتفاق من بعض الألفاظ الواردة فيها نحو: وجب، والأصل، التي يؤتى بها لغرض تعليل الظواهر النحوية في غالب الأحيان.

الثانية : اجماع أغلبية أو أكثرية، بمعنى أنَّ أكثر النحاة أو أغلبهم يتفقون على بعض الفروع المؤصلة أو المستمدة من تلك الأصول، وهناك من ينفرد بعكس ذلك ، مما يعني هذا أنَّ الاجماع ما هو الا وسيلة لدحض آراء الخصوم ، وهذا ما أشارت اليه د خديجة الحديثي بقولها : ((استدل بالإجماع كثيرا في الرد على النحاة الذين تفردوا بآراء بنوا عليها أحكاما مخالفة لما أجمع عليه النحاة واعتبروا المخالفة غير جائزة ووصف الرأي المخالف بالفساد والخطأ))[٦].

إنَّ الممارسة الاستدلالية بحجية الاجماع في كتب أسرار النحو قد ظهرت في صورتين، إذ اعتمد نحاة كتب أسرار النحو على: ـ

---

(١) المخترع : ١١١، ويُنظر: النكت: ١٠٣-١٠٤.
(٢) أسرار العربية : ٢٧٨، ويُنظر: الأنصاف: ٢/٥٤٩-٥٥٠، مسألة ٧٣.
(٣) اظهار الأسرار :٩٦.
(٤) ينظر : المصدر نفسه .
(٥) موضح أسرار النحو : ٤٤٨ .
(٦) الشاهد وأصول النحو : ٤٣٨.

ـ **صورة التقصي والتحصيل**، بمعنى أنَّ النحوي قام بتتبع الأقوال والآراء ممن سبقوه من النحويين في المسائل النحوية، حتى وصل الى قناعة تامة بأنَّ هذه المسألة النحوية أو تلك قد حصل فيها اجماع النحويين واتفاقهم عليها كافة، فيكون هذا الاجماع محصلا بطريقة التتبع، وانفردت جهود ابن الأنباري بهذه الصورة ، إذ وجدته متقصيا متتبعا من سبقه من النحويين في الإقرار بإجماعهم على شتى المسائل النحوية. (١)

ـ **صورة التقليد والنقل**، حيث ينقل النحوي الاجماع من غيره من النحاة الذين تقصوا الاجماع بأنفسهم ، ليكون ناقلا عنهم ومقلدا لهم (٢) ، كما هو حاصل مع بقية نحاة كتب أسرار النحو، وهم ـ على التوالي ـ الأعلم الشنتمري، وابن كمال باشا، والبركوي، والفاضل الهندي، وإن دلَّ هذا الأمر على شيء فإنما يدل على أصالة النحو عند ابن الأنباري وزعامته النحوية على نحاة كتب أسرار النحو.

أما أهم مواضع الاتفاق التي استدل بها أصحاب كتب أسرار النحو فتتمحور حول المسائل اللغوية والنحوية الآتية :ـ

أ ـ الإجماع على حكم نحوي لا يُحتمل غيره: وهذا يعني أنَّ هذا الحكم أو ذاك المتفق عليه أو المجمع عليه يمثل الحكم الأصل الذي لا يُقبل معه حكما آخرا ، نحو ما ورد في المسائل الآتية :

١ـ مسألة الف التأنيث مانعة من الصرف.

استدل الأعلم الشنتمري على ذلك بالاتفاق في قوله: ((وأما ما فيه ألف التأنيث فمتفق عليه في أنه لا ينصرف بوجه اسما كان أو صفة ، والعلة في ذلك أنَّ التأنيث بالألف غير مركب على التذكير كما كان التأنيث بالهاء مركبا على تذكيره ...لا تقول أحمر وأحمرة ، ولا غضبان وغضبانة ، فبعد هذا البناء الذي هو بالألف عن لفظ الواحد المذكر حيث لم يركب من لفظه ،الا وصار مختصا بالمؤنث ، لا يشركه فيه المذكر البته ...فلما كانت الألف تخرجه عن شبه الواحد المذكر الذي هو أصل وتجعله على غير لفظه ومعناه ، قامت فيه مقام علتين لقوتهما))(٣).

٢ـ مسألة أنَّ فعال ليست من أسماء الأفعال.

ذهب جمهور النحويين بالاتفاق الى أنَّ(فعال) ليست من أسماء الأفعال، فقد استدل ابن كمال باشا بقوله ((وفعال التي ليست من أسماء الأفعال على ثلاثة اضرب:

الضرب الأول: ما وضع علماً لاعيان الاناث نحو: حذام وقطام.

الضرب الثاني: ما هو معدول عن المصدر كفجار وفساق ويسار.

الضرب الثالث: ما هو معدول عن صفة مختصة بالنداء نحو يا فَساقِ و يا خَبَاثِ، وغير مختصة بالنداء نحو: حَلاقِ وطَمَارِ والاخيران مبنيان بالاتفاق لمشابهتهما فعال الذي هو اسم الفعل من حيث العَدْل والزنة،

---

(١) **ينظر: الاجماع دراسة في أصول النحو العربي: ٥١**
(٢) **ينظر: المصدر نفسه: ٥١ـ ٥٢**
(٣) **المخترع : ١٨ ، ويُنظر: النكت: ٨٢٢-٨٢٣.**

وفي الأول أي الذي وضع علماً لأعيان الاناث اختلاف، فإنه عند الحجازيين مبني حملا على فعال بمعنى الأمر لمشابهتهما فعال في العدل والزنة ؛لأنَّ العَدْل تقديري، وعند بني تميم معرب غير منصرف))[١].

واستدل الفاضل الهندي على ذلك بقوله: ((أما ما أصله الأمر فهو مثل: (فَجارِ) و(فَساقِ) و(قَطامِ) و(غَلابِ)، فانَّ الأول بمعنى الفجور، ولكنّ أصله (افجُرْ). والثاني بمعنى (فاسقة)، ولكن أصله (افسُقْ)، والأخيران علمان لمؤنث، ولذلك _أي: ولأنّ أصلهما بمعنى الأمر– بُنيا ؛ لأنهما حينئذٍ مشابهان لما كان على وزن (فَعالِ) بمعنى الأمر كـ (نَزالِ) بمعنى انزِل، وزناً وأصلاً. ولكن اختلفوا فيما كان علماً للمؤنث؛ ففي لغة أهل الحجاز مبنيٌ ، وفي لغة بني تميم اختلفت ذوات الراء وغيرها فإن كان من ذوات الراء فأكثرهم يوافقون الحجازيين، وإن كان من غير ذوات الراء فيعربونه ولغة الحجازيين هي الأفصح ؛ لأنَّها موافقةٌ لـ (فَعالِ) بمعنى الأمر عدلاً ووزناً .وانّما اختلف بنو تميم في ذوات الراء؛ لأنَّها من حيث إنَّ وزنها وزن غيرها ومعانيها معاني غيرها ، فحكمها حكمها ، ومن حيث إنَّ الراء حرفٌ ثقيلٌ، فينبغي أن يُعلّم بعلامةٍ واحدةٍ ، ليُجبرَ ثقلُه)). [٢]

٣ـ مسألة عدم جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور.

استدل ابن كمال باشا على عدم جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة المعنوية بحجية الاتفاق[٣]. وتابعه الفاضل الهندي إذ قال:((إنْ كان مجرورا بالإضافة فلا يتقدم اتفاقا؛ لأنَّ المضاف اليه لا يقدم على المضاف ، فتابعه الذي هو الحال أولى بذلك)) [٤].

٤ـ مسألة أسماء الجنس والجمع لا تعد جمعا.

استدل ابن كمال باشا على أنَ أسماء الجنس وأسماء الجمع التي لا واحد لها من لفظها لا تعد جمعا ، كما في الألفاظ إبل) وغنم وتراب بالاتفاق[٥].

٥ـ مسألة اطراد حذف حرف الجر من المفعول لأجله.

الأصل في المفعول لأجله أنْ يرد مجرورا باللام ، نحو جئتك طمعا في برك ، وقصدتك ابتغاء معروفك ، فالأصل هو جئتك للطمع في برك ، وقصدتك للابتغاء في معروفك ، ثم حذفت اللام فاتصل الفعل بالمفعول به مباشرة [٦]. وعند حذف حرف الجر من المفعول لأجله ينتصب المجرور إن لم يكن نائبا للفاعل ، ويرفع إن كان نائبا للفاعل بالاتفاق[٧]

٦ـ مسألة أنَ اسم التفضيل لا ينصب المفعول به.

---

(٢) أسرار النحو : ١٩٢.
(٢) موضح أسرار النحو: ٢٦٧ ــ ٢٦٨.
(٣) يُنظر : أسرار النحو: ١٣٨.
(٤) موضح أسرار النحو: ١١٦.
(٥) يُنظر : أسرار النحو: ٢١٤.
(٦) يُنظر : أسرار العربية: ٨١.
(٧) يُنظر : موضح أسرار النحو: ٢٧٦.

يعمل اسم التفضيل في المضمر الرفع بالفاعلية مطلقا ، كما يعمل في الحال والتمييز والظرف مطلقا ، ومن جهة أخرى لا يعمل في المفعول به بالاتفاق[١] ، وجعل ابن كمال باشا ذلك من باب الأكثرية بمعنى أنه ذهب الأكثرون الى أنه لا يعمل النصب في المفعول به مطلقا.[٢]

ب ـ **تجويز أو منع بعض الأحكام النحوية وتعليلها**، نحو الموارد الآتية :ـ

١ـ مسألة جواز تقديم اخبار كان واخواتها عليها.

جوز الفاضل الهندي ذلك التقديم فيما ليس في أوله (ما)،محتجا ومستدلا على ذلك بالاتفاق، ومعللا هذا الجواز بمشابهتها {أي : كان وأخواتها}بالمفعول ، فكما جاز تقديم المفعول على فعله ، جاز ذلك أيضا في الأفعال الناقصة ، أما فيما أوله (ما) فممتنع بالاتفاق؛ لأنَ ما للنفي ، والنفي له الصدارة في الكلام ؛ فلا يعمل فيما قبله[٣].

٢ ـ مسألة جواز تقديم الضمير المتقدم لفظا المتأخر رتبة.

أجمع نحاة المدرسة البصرية (على جواز (ضربَ غلاَمهُ زيدُ) إذا أنَهم جعلوا (زيداً) فاعلاً و(غلامه) مفعولاً؛ لأنَ غلامه وإنْ كان متقدم عليه لفظاً الا أنَه متأخر تقديرا" فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير كما في قوله تعالى: ((فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَىٰ))[٤] فالهاء في ((نفسه)) ضمير موسى وإنْ كان في اللفظ مقدماً على موسى الا أنه لما كان موسى مقدماً في التقدير والضمير في تقدير التأخير كان ذلك جائزاً ...ذلك وقوع الاجماع على جواز : ضرب غلامه زيد)) [٥]

واستدل الفاضل الهندي عن ذلك بقوله ((الفاعل: ما قام به الفعل ،وأخر عنه لفظاً أو تقديراً، نحو(قام زيدُ). والأصل أن يكون بعده بلا فاصل، ولذلك جاز(ضرب غلامَهُ زيدُ) فأنه حينئذٍ وإن تقدم الضمير على مرجعه لفظاً لكنه مؤخر تقديراً ورتبة ؛ لأنَّ التقدير على ما هو الأصل(ضرب زيدُ غلامَه)،وذلك جائز))[٦] واضاف الفاضل الهندي أنه يمتنع عند جمهور النحاة تقديم الضمير على مرجعه لفظا وتقديرا نحو : ضرب غلامه زيدا"، خلافا" للأخفش وابن جني ، فقد جوزا ذلك[٧].

٣ ـ مسألة العطف على شيئين بحرف واحد.

---

(١) ينظر: الخصائص : ٢/ ٢٩٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/ ١٨٨ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٤٩٣.
(٢) يُنظر : أسرار العربية : ١١٢
(٣) ينظر: موضح أسرار النحو : ٤٦٦.
(٤) سورة طه : ٦٧ .
(٥) أسرار العربية : ٨١.
(٦) موضع اسرار النحو : ٢٧٦ .
(٧) يُنظر : المصدر نفسه.

استدل البركوي بحجية الاتفاق على جواز العطف على شيئين بحرف واحد بقوله: ((والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب، ويمتنع له. ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد بالاتفاق ؛ نحو: ضرب زيدُ عمراً، وبكرُ خالداً)).[١]

وسبق أن أجاز ذلك الأعلم الشنتمري بقوله: ((لما ضمت ما قبلها الى ما بعدها ، وربطته به – سلطت العامل في هذا النوع الذي قبلها على الذي بعدها ، فعمل فيه كعمله في الأول ، فقيل : جاءني زيدُ و عمروُ، و مررت بزيدٍ وعمروٍ، ورأيت زيداً وعمراً ...وما أشبه ذلك من الأسماء والأفعال المعطوف بعضها على بعض . والدليل على أنَ العامل الذي قبلها يعمل في النوع الذي بعدها دون أنْ تعمل هي شيئاً أبداً ، أنك إذا قلت في الأسماء المختلفة : قام زيدُ وعمروُ ، وخرج محمد وجعفرُ، فهو بمنزلة قولك في الأسماء المتفقة : قام الزيدان ، وخرج المحمدان)).[٢]

في حين أنكر ابن الانباري ذلك ومنعه بقوله: ((والذي يدل أيضا على أنها للجمع دون الترتيب{يعني بذلك الواو} قولهم : المال بين زيد وعمرو كما يقال بينهما ، ويقال اختصم زيد وعمرو لو كانت الواو تفيد فيه الترتيب ؛ لما جاز أن تقع ههنا ؛ لأنَ هذا الفعل لا يقع الا من اثنين ، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما ؛ فدل على أنَها تفيد الجمع دون الترتيب كما تقول : المال بين زيد و عمرو – اختصم زيد وعمرو فهنا دل على انها الجمع دون الترتيب)).[٣] أما الفاضل الهندي فمنع ذلك الحكم أيضا ، وتابع ابن الأنباري بقوله ((لما وجب ان يكون المعطوف مشاركاً للمعطوف عليه في الحكم ، لم يجز: ما زيدُ قائماً ولا ذاهباً عمرو؛ لأنَه حينئذٍ يكون ذاهبا معطوفاً على قائماً ، فيجب أن يكون مشاركا له في أحكامه ، ومن جملة أحكامه أنه مسند الى زيد ، فيجب أن يسند ذاهب أيضاً اليه ، وقد أسند الى عمرو، فيلزم اجتماع الفاعلينٍ على عامل واحدٍ وهو ذاهب ، وهو ممنوع)).[٤]

٤ ـ عدم جواز تقديم خبر ما دام عليها.

ذكر ابن الأنباري أنَ النحاة أجمعوا على عدم جواز تقديم خبر ما دام عليها ، كما جاز عندهم تقديم خبر ما زال عليها ، معللا عدم الجواز بأن ما مع الفعل دام بمنزلة المصدر، ومعمول المصدر لا يتقدم عليه [٥].

---

(١) اظهار الاسرار :٨٥.
(٢) المخترع : ١٢٦-١٢٧، ويُنظر: النكت: ٧٢٤-٧٢٥.
(٣) اسرار العربية : ٢٦٨ .
(٤) موضع اسرار النحو : ٣٨٣ .
(٥) ينظر : أسرار العربية : ١١٧.

٥ـ مسألة جواز مجيء المفعول له معرفة ونكرة.

ذهب جمهور النحاة الى جواز مجيء المفعول له نكرة ، كما جوزوا أن يأتي معرفة، مستدلين بالنص القرآني ((ومثل الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتا من انفسهم)) [١] الذي جمع بين المفعول له المعرفة بالإضافة مرضاة الله، والمفعول له النكرة تثبيتا، في حين ذهب الجرمي الى أنَّه لا يجوز أن يكون المفعول له الا نكرة ، غير أنَّ ابن الانباري رجح مذهب جمهور النحويين ، وحجته انه يمثل المذهب المشهور مما يعطيه الأولوية في اعتماده [٢].

٦ـ مسألة الظروف المضافة الى الجمل.

الظروف المضافة الى الجمل ترد على نوعين : واجبة الإضافة ، وتكون مبنية دائما بالاتفاق ، منها : إذ ، وإذا ، وحيث ، وجائزة الإضافة ، فإذا أُضيفت الى جملة بدأت بفعل ما ماض فيجوز فيها البناء والإعراب بالاتفاق[٣]. وبهذا الاتفاق يكون الاستدلال على هذه المسألة قطعيا.

٧ ـ مسألة عدم جواز تقديم العامل في المميز.

لم يجوز الفاضل الهندي أن يتقدم المميز على العامل إذا كان جامدا ، مستدلا على ذلك بحجة الاتفاق ، ومعللا إياه بأنَ عمل الاسم الجامد ضعيف لا يقوى على العمل فيما جاء قبله .[٤]

ج ـ حسم الخلاف النحوي بتغليب رأي الأكثرية : نحو ما ورد في المسائل النحوية الآتية :ـ

١ـ مسألة كان وأخواتها أفعال أم حروف.

اختلف النحويون في كان وأخواتها هل هي أفعال أم حروف ، واستدل ابن الأنباري على فعليتها ، نافيا انها حروف ، بقوله ((والصحيح أنها أفعال ، وهو مذهب الأكثرين))[٥]، ثم نراه راح يتلمس التعليل لهذا التوجه ، وكأنه لم يكتف بحجية الاجماع على الأكثرية ، إذ يدلل على هذا الاجماع بثلاثة أدلة ، هي : أنها تلحقها الضمائر: التاء والألف والواو ، نحو كنت ، وكانا ، وكانوا ، كما تلحقها تاء التأنيث الساكنة المختصة بالأفعال ، نحو : كانت المرأة ، كما يقال : قامت المرأة ، فضلا عن ذلك قابليتها على التصريف ، نحو : كان يكون ، وصار يصير ، واصبح يصبح ، وأمسى يمسي .[٦]

٢ـ مسألة العامل في الصفة.

ذهب الأكثرون ومنهم سيبويه الى أنَ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، ففي نحو : جاءني زيد الظريف ، يكون العامل فيه : جاءني ، ونحو : رأيت زيد الظريف ، العامل ههنا الفعل رأيت ، ونحو : مررت بزيد الظريف ، العامل فيه هو الباء ، خلافا" للأخفش الذي تصور أنَ العامل فيه معنويا وهو النعتية

---

(١) سورة البقرة : ٢٦٥
(٢) ينظر : أسرار العربية :١٧٣.
(٣) ينظر : أسرار النحو : ٢٠٢ ، وموضح أسرار النحو : ٤٧،٢٧.
(٤) ينظر : موضح أسرار النحو : ٣٥١.
(٥) أسرار العربية : ١٣٠.
(٦) ينظر : أسرار العربية: ١٣٠.

فكونه صفة لمرفوع، أوجب له ذلك له الرفع ،وكونه صفة لمنصوب ، أوجب له النصب ، وكونه صفة لمجرور أوجب له الجر[١]هذا الحكم النحوي عضده ابن الأنباري بحجية الأكثرية ، إذ قال ((والذي عليه الأكثرون هو الأول ، وهو مذهب سيبويه)).[٢]

٣. مسألة وصف أي.

اختلف النحاة في جواز وصف أي ،كما جاز وصف زيد في نحو : يا زيدُ الظريفُ والظريفَ ، واستدل ابن الأنباري على أنه لا يجوز فيه الا الرفع بأنَ هذا هو مذهب جماهير النحويين ؛ لأنَ بأي يتوصل المتكلم الى نداء المحلى بالألف واللام ، فهو المنادى في الحقيقة ، لذا لم يجز فيه الا الرفع مع كونه صفة للإشعار بأنه المقصود في النداء ، وذهب المازني الى جواز نصبه ، نحو : يا أيّها الرجل ، كما جاز نصب الظريف في نحو : يا زيدُ الظريفَ[٣]

٤. مسألة معنى ما التعجبية.

اختلف النحاة في معنى ما في التعجب ، مذهب سيبويه وأكثر البصريين أنها بمعنى شيء ، نحو: ما أحسن زيدا" ، وهي في موضع رفع مبتدأ ، وأحسن خبرها ، والتقدير : شيء أحسن زيدا" ، في حين رأى بعض البصريين أنها بمعنى الذي ، في محل رفع مبتدأ وأحسن صلته ، أما خبره فمحذوف تقديره : الذي أحسن زيدا" شيء ، واختار ابن الأنباري رأي الأكثرية ، واصفا إياه بأنه الأولى ، ثم التمس علة هذا الاختيار بأن الكلام معه مستقل لا يحتاج الى تقدير شيء ، أما رأي الأقلية ـ إذا صح التعبير ـ فانه يفتقر الى تقدير شيء ، والكلام المستقل بنفسه ، الذي يستغنى عن التقدير أولى مما يفتقر الى تقدير[٤]

٥ـ مسألة العامل في البدل.

اختلف النحويون في تحديد العامل في البدل، فذهبت جماعة منهم الى أنَّ العامل في البدل غير العامل في المبدل منه ، بدليل قوله تعالى ((وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ))[٥]، وفي هذا النص عُدت اللام في (لبيوتهم) بدلا من (مَنْ) ، ونحوه قوله تعالى ((قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ))[٦] ، حيث عُدت اللام في (لمن) بدلا من (الذين استضعفوا)، مما يدلل أنَ العامل في البدل غيره في المبدل ، وذهب بعض النحويين الى أنَ العامل في البدل هو نفسه العامل في المبدل منه ، كما كان العامل في الصفة نفسه العامل في الموصوف ،

---

(١) ينظر: الكتاب :١ / ٤٢١ ، وأسرار العربية : ٢٦٠، وموضح أسرار النحو : ٣٨٢
(٢) المصدر نفسة: ٢٦٠.
(٣) ينظر : أسرار العربية : ١٧٤ ، وينظر أيضا : ٨٢ ، و١١٧و١٤٦.
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١١٥، ويُنظر الكتاب: ٧٢/١.
(٥) سورة الزخرف ٣٣.
(٦) سورة الأعراف ٧٥

غير أنَ ابن الانباري رجحً مذهب الجمهور بوصفه مذهب الأكثرية ، إذ قال ((والأكثرون على الأول ، فاعرفه تصب)) .[١]

٦ـ مسألة الظروف المضافة الى الجمل.

، التي ترد على نوعين : واجبة الإضافة ، وتكون مبنية دائما بالاتفاق ، منها : إذ ، وإذا ، وحيث ، وجائزة الإضافة ، فإذا أُضيفت الى جملة بدأت بفعل ما ماض فيجوز فيها البناء والإعراب بالاتفاق .[٢]

٧ـ مسألة عدم جواز ادخال الهمزة على أفعال القلوب.

منع أكثر النحاة دخول الهمزة على أفعال القلوب واستثنوا من ذلك الفعلين (علم) و(رأى) بالاتفاق على ذلك، وأنفرد الأخفش بجواز ادخال الهمزة على بعض أفعال الظن أيضا، نحو: أظننت ، وأخلت ، وأزعمت ، قياسا على أعلمت .[٣]

٨ـ مسألة حكم المرخم حكم غير المرخم.

يجري حكم المرخم على غير المرخم ، بمعنى يبقى الحرف الأخير بعد الترخيم محتفظا بحركته كما كان قبل الترخيم ، كما في قولهم في حارث : يا حار، بكسر الراء ، وهذا الحكم النحوي مستساغ ؛ لأنه مثل رأي أكثر النحاة ، وبعضهم يعامل الاسم المرخم كأنه اسما مستقلا" بعينه ، فيقولون : يا حارُ ، بضم الراء ، مما يعني أنهم يعربونه كما كان قبل ترخيمه .[٤]

٩ـ مسألة أصل اللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول.

عدَ بعض النحاة اللام التي تدخل على كل من اسم الفاعل واسم المفعول حرفا ، وعند آخرين اسما موصولا بمعنى الذي في المذكر أو التي في المؤنث ، فأصل قولهم : جاءني الضارب زيدا" : جاءني الذي ضرب زيدا" ، فأُعطيً إعرابها للاسم الذي بعدها عندما انتقل من الفعلية الى الاسمية ، ليكون الأول معمولا" والثاني غير معمول ، وهذا حكم أكثر النحاة .[٥]

١٠ ـ مسألة خلافهم في دلالة (لن) للنفي المؤكد أو المؤبد.

اختلف النحاة في دلالة (لن) على أنَّها لتأكيد النفي أو أنَّها للتأبيد، نحو قوله تعالى: ((فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِ)) [٦]، فرأى المرادي أنها لنفي الفعل المضارع في زمن المستقبل،[٧]، وحذا حذوه

---

(١) أسرار العربية : ٢٦٥ـ٢٦٦.
(٢) ينظر : أسرار النحو : ٢٠٢ ، وموضح أسرار النحو : ٢٧٤.
(٣) ينظر :المصدر نفسه : ٢٤٢.
(٤) ينظر : أسرار العربية : ٢١٨، وأسرار النحو : ١٢٧ .
(٥) ينظر إظهار الأسرار : ٦٣.
(٦) سورة يوسف : ٨٠.
(٧) ينظر الجنى الداني : ٢٨٤.

ابن هشام الانصاري الذي حدد دلالته بإفادته النفي والاستقبال بالاتفاق ، وهو لا يقتضي تأبيدا"[١] ، وذهب الفاضل الهندي الى اختصاص (لن) بالنفي المؤكد دون التأبيد، وعزز مقالته بقوله ((والحق هو المذهب الأول . يقصد بذلك دلالتها على نفي المؤكد . ولا حاجة الى الاستدلال ؛ فإن دلالتها على التأكيد متفق عليه))[٢]

١١ . اختلافهم في المفعول معه هل هو قياسي أم سماعي.

اختلف النحاة في كون باب المفعول له يجري على القياس او يجري على السماع ، واختار كل من ابن الأنباري والفاضل الهندي انه قياسي ، وعززا رأيهما بالاستدلال بحجة الاكثرية ، فالأكثرون قالوا أنه يجري دورانه في اللغة بالقياس ، وليس بالسماع[٣] .

المبحث الثاني : السبر والتقسيم

((السبر والتقسيم لفظتان ترتبطان معاً ارتباط السبب بالنتيجة أو الغاية بالوسيلة، فالسبر لغة معناه الاختبار والتجربة ، أما التقسيم فالمراد به التجزئة والتقسيم))[٤]، ومعاً يشكلان مصطلحاً يراد به عند النحاة أن((يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها، أي: يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقة))[٥]، وذكره ابن جني في (باب في الاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن لا على ما يبعد ويقبح)، قائلا فيه((وذلك كأن تقسم نحو مروان الى ما يُحتمل حاله من التمثيل وله، فتقول: لا يخلو من يكون فَعْلان أو مفعالاً أو فَعْوالا ، فهذا ما يبيحك التمثيل في بابه، فيفسد كونه مَفعالا أو فعوالا أنهما مثالان لم يجيئا...))[٦] ، وحده أحد الباحثين بقوله ((أن تعرض الأمور التي يتعلق بها الحكم النحوي، ثم تبين وجه بطلانها جميعاً، أو تجعل واحداً منها هو الصحيح))[٧] وقسمه ابن الأنباري الى ضربين، هما:-

الأول: ذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق بها الحكم مع ابطالها جميعها.

الثاني: ذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق بها الحكم مع ابطالها، إلاّ واحداً تعلق الحكم به[٨]. وقسم آخر ورد عند بعض أصحاب كتب أسرار النحو، وهو:-

---

(١) موضح أسرار النحو: ٤٥٣-٤٥٤.
(٢) المصدر نفسه: ٤٥٣-٤٥٤.
(٣) ينظر : أسرار العربية :١٧٣، ويُنظر: موضح أسرار النحو : ٣٣٩ .
(٤)لسان العرب : مادة ق س م : ١٩
(٥) الاقتراح: ١١٤.
(٦)الخصائص : ٣/ ٦٩، ٧٠
(٧)أصول النحو العربي : محمد خير الحلواني ١٢٠.
(٨) ينظر : لمع الأدلة : ١٢٧.

الثالث : ذكر الأقسام التي يتعلق بها الحكم دون سبرها أو ترجيح أحدها، بل يُترك الحكم لقناعة القارئ ، مما يعني هذا اعتماد آلية التقسيم فقط في الاستدلال دون آلية السبر، ويصح هذا ما دام هذا التقسيم قد ورد متبوعا ببيان العلة فيه.

يفهم مما أورده ابن الأنباري عن السبر والتقسيم أنّ هذا الدليل العقلي يجسد:.

أ. الحصر والابطال في العلل النحوية.

ب . الالغاء والاثبات للأحكام النحوية.

ولابن الانباري إشارة الى السبر والتقسيم جاءت عنه((في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال، ويسمى السبر والتقسيم وهو مصطلح فقهي وجعله من جملة الاستدلالات الملحقة بالقياس وقد أشار إلى التقسيم صراحة وإلى السبر ضمناً))[١].

والملاحظ أنَّ هذا المصطلح يتم فيه تقديم السبر بوصفه غاية على التقسيم بوصفه وسيلة، وإنما قُدم السبر مع أنّ الأولى تقدّم التقسيم لكونه متعلقاً((بأجزاء العلة فالاختبار واقع بعد التقسيم، ولكن التقسيم لما كان وسيلة للاختبار، والسبر هو المقصد، وقاعدة العرب تقديم الأهم، قُدم السبر؛ لأنه المقصد الأهم، فالسبر غاية والتقسيم وسيلة))[٢]

وفيما يأتي مواضع الاستدلال بالسبر والتقسيم في كتب أسرار النحو:

ـ الاستدلال على فعلية نعم وبئس: أنكر الأعلم الشنتمري اسمية كل من فعل المدح نعم وفعل الذم بئس، مستدلا على هذا بدليل السبر والتقسيم، فبدأ أولا بنفي كونهما اسمين مفترضاً أنهما لو كانا اسمين لوردا على وجهين:

أ: أن يكونا جامدين، ويبرر الأعلم هذا الأمر فيهما بقوله: ((وأما قولك نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئْسَ الرجلُ عمرٌو، فغير متصرفين لتضمنهما معنى المدح والذم بعد كونهما خاليين من ذلك في الأصل، وذلك أنهما منقولان من قولهم نَعِمَ الرجلُ: إذا أخبرت عنه أنه أصاب نعمة دون أن يتعجب منه، وبَئِسَ الرجلُ : إذا أصاب بؤسًا ، وهو الفقر والشدة ،فمنزلتهما في هذا الأصل منزلة قولك : استغنى الرجل، فلما دخلهما معنى الثناء والذم

---

(١) المصدر نفسه : ١٢٧.

(٢)السبر والتقسيم عند النحاة والصرفيين، دراسة وصفية تحليلية ، نسيبة عبد الحميد المواجدة (رسالة ماجستير) : ١٩

انتقلا عما كانا عليه من الإخبار المحض الى الإخبار المتضمن معنى المدح والذم ،وخُصا بلفظ الفعل الماضي))[١]

ب : أنهما على غير الأوزان الفعلية، ويعلل هذا الأعلم بقوله ((فإن قلت : كيف يكونان على لفظ الفعل الماضي وأوائلهما مكسورة وأوساطهما ساكنة ، وأبنية الفعل الثلاثية لا تتجاوز ثلاثة أبنية وهي فَعَلَ وفَعُلَ وفَعِلَ؟ فالجواب : أنَّ الأصل فيهما نَعِمَ وبَئِسَ ،ولكن العرب تتصرف فيما كان على فَعِلَ مما عينه أحد حروف الحلق، فتنطق به مرة على أصله، فيقولون: نَعِمَ وبَئِسَ وشَهِدَ ومرة يسكنون ثانيه استخفافاً، فيقولون: نَعْمَ وبَئْسَ وشَهْدَ، ومرة يقولون: نِعِمَ وبِئِسَ وشِهِدَ، ومرة يسكنون بعد الاتباع: نِعْمَ وبْئسَ وشِهْدَ ،وعلى هذه اللغة استعملت نِعْمَ وبِئْسَ في المدح والذم. وقد استعملت نِعْمَ على الأصل، فقيل: نَعِم الرجلُ فلانُ، وإنما لم يقع الاستعمال لنعم وبئس على هذا اللفظ لأنهما أزيلا عن مواضعهما بالتزام معنى المدح والذم لهما حتى امتنعا من تصرف الأفعال، وخُصَّا بأنواع من الأسماء ،ولا يعملان في غيرهما، فلما كانا بهذه الأحوال خارجين عن منهاج سائر الأفعال أخرجا في الاستعمال عن لفظ الفعل إلى لفظ الاسم ،فبنوهما بناء جِذْع وعِدْل ونحوهما))[٢]،وهكذا يُخرج الأعلم فعلي المدح والذم من الإسمية ، مبرراً فعليتهما عبر آلية السبر والتقسيم.

كما استدل ابن كمال باشا بالسبر والتقسيم على أنَّ نعم وبئس فعلين ماضيين، مقسماً الأقوال في ذلك الى :

أ ـ جمهور البصريين ، والكسائي من الكوفيين: وهؤلاء أجمعوا على أنَّ نعم وبئس
فعلان ماضيان، ودليلهم الحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بهما ، حيث يُقال : نعم الرجل ، ونعما رجلين ، ونعموا رجال ، ونعمت المرأة .

ب ـ جماعة من الكوفيين، ومعهم الفراء وثعلب: وعندهم نعم وبئس اسمان ،ودليلهم دخول حرف الجر عليهما، كما ورد ذلك قول الشاعر حسان بن ثابت:

ألستُ بِنعمَ الجارُ يُؤلَفُ بَيْنَهُ أخَا قِلَّةٍ أوْ مُعْدَم المَالِ مُصرِّمَا [٣]

((فضلا عن دخول حرف النداء عليهما ، نحو قولهم: يا نعم المولى ، و يا بئس الرجل ، فضلا عن هذا وذاك عدم تصرفهما ، إذ لا يجيء منهما المضارع ولا الأمر مما يدل عند الكوفيين والفراء وثعلب على أنهما

---

(١)المخترع : ١١٤
(٢) المصدر نفسه : ١١٤ـ ١١٥ ، وينظر: النكت: ٥٣٧.
(٣) يُنظر : ديوان حسان: ٢١٩، ويُنظر: أسرار النحو: ٢٥٧ـ٢٥٨

اسمان . والملاحظ هنا أنَّ ابن كمال باشا قد اعتمد دليل التقسيم مدعوما بالأدلة في ذلك ، دون سبر واختيار))[١].

ـ الاستدلال على أنَّ من الحروف ما يُبنى على حركة (الفتح والضم والكسر) أو يُبنى على السكون:

استدل الأعلم على ((أنَّ الحروف كلها مبنية ، معللا الأمر بأنَّ هذه الحروف لم تضارع الاسم ، كما هي الحال مع الفعل المضارع ، وبهذه الكيفية بَعُد الحرف عن الاسم لذا وجب عدم اعرابه فلا تلحقه الحركة ،وانما حُرك التقاء ساكنين في آخره ، ثم قسم الأعلم هذه الحركة الى ضمة وفتحة وكسرة ، وفصل الأمر على النحو الآتي :

ـ البناء على الفتح : يُبنى الحرف على الفتح إذا كان حرفا واحدا نحو : واو وفاء العطف وكاف التشبيه ولام التوكيد ولام الاضافة للمضمر ولام الاستغاثة وما أشبه ذلك ، واختير لها أخف الحركات ، معللا الأمر بأنَّ هذه الحروف قد اختلت اختلالا شديدا لأنها متكونة من حرف واحد ، فخُصت بأخف الحركات التي هي الفتحة حتى لا يجتمع فيها قلة حروفها وضعفها مع ثقل حركتها ،عندما تُحرك بأثقل الحركات وهما الضمة والكسرة ، وعلة ثانية أوجبت بناء هذه الحروف على الفتح أنَّها أشبهت الأفعال الماضية في عدم مضارعتها الاسم ، فاختصت بحركة الفعل الماضي وهي الفتحة ، أو لأنَّ بعض الحروف مضعفة نحو إنّ وأخواتها(لكنَّ ولعلَّ وكأنَّ) وثّم ، حيث التقى في آخر هذه الحروف ساكنان فحُركت منعا لذلك ، واختصت بالفتح لئلا يجتمع فيها ثقيلان ، لأنّ التضعيف ثقيل ، والضمة والكسرة ثقيلان ، أما الفتحة فتُعد من الحركات الخفيفة ، اما ليت فبُنيت على الفتح لان قبل آخرها ياء وهي ثقيلة يُستثقل بعدها الكسرة ، أما الفتحة فعكس ذلك لخفتها.

ـ البناء على الكسر: ومن الحروف المبنية على الكسر فثلاثة وهي :لام الجر ولام الأمر وباء الجر، فلام الجر كُسرت للتفريق بينها وبين لام التوكيد ، وباء الجر كُسرت لأنها ترد حرفا للجر فقط ولا تكون اسما ، كما هي الحال مع كاف التشبيه مثلا ، فحُركت بالكسرة التي مناسبة الجر فيها .

ـ البناء على الضم : كما في مُنذ التي ضُم آخرها ليناسب أولها المضموم ، وكان الأصل فيها تحريكها بالسكون لكنها حُركت منعا لاتقاء الساكنين فيها .

ـ البناء على السكون: نحو من والى وفي وحتى وبل وبلى ونَعَمْ وهل وما ولا ، وعلة البناء فيها أنها واردة على أصلها من البناء على السكون))[٢]

ـ الاستدلال بالسبر والتقسيم حول العامل في المستثنى الواجب النصب:

ومن أمثلة السبر والتقسيم التي اعتمدها ابن الانباري ما جاء في قوله عن العامل في المستثنى الواجب النصب، مبيناً في البدء اختلاف آراء النحويين من بصريين وكوفيين حول ذلك، فقسم هذه الآراء والأقوال ثم

---

(١) أسرار النحو: ٢٥٨
(٢)المخترع : ١٢٩ ـ ١٣٠

سبر منها مقالة البصريين ، حيث قال:((فإن قيل : فما العامل في المستثنى من الموجب النصب؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك ،فذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل بتوسط(إلَّا) وذلك؛ لأنَّ هذا الفعل، وإن كان لازماً في الأصل، إلَّا أنه قوي بـ(إلَّا) فتعدى إلى المستثنى، كما تعدى الفعل بالحروف المتعدّية... وذهب بعض النحويين إلى أن العامل هو(إلَّا) بمعنى استثني وهو قول الزجاج من البصريين ،وذهب الفراء من الكوفِّيين إلى أنَّ(إلَّا) مركبة من (إنَّ) و(لا) ثم خُففت(إنَّ) وأُدغمت في (لا) فهي تنصب في الإيجاب اعتباراً بـ(إنَّ) وترفع في النفي اعتباراً بـ(إلَّا)، والصحيح ما ذهب اليه البصريون))[١]، ثم راح يعلل سبب اختيار المذهب البصري وتفنيد غيره من وجوه عدة ، وهي التي قال بها بعض النحويين والزجاج بالأسباب الآتية :ــ

- أنَّ هذه المزاعم لو صحت، لألزم ذلك أن يكون المستثنى منصوباً وجوباً فقط، ولا يجوز فيه غير ذلك، وعندئذٍ لا يوجد خلاف في إعراب هذا المستثنى رفعاً أو جراً على البدلية.
- هذه الأقوال تؤدي الى إعمال معاني الحروف،وهذا غير جائز في عرف النحويين.
- ورود الاستثناء بـ(غير)، نحو قولهم: قام القوم غير زيد، فغير في المثال ونحوه منصوب، وعامل النصب فيه إما بتقدير إلا، وهذا لا يصح لأنه عند تقدير إلَّا يفسد المعنى، اذ يكون التقدير: قام القوم إلَّا غير زيد، ولا يخفى فساد المعنى في ذلك، وإما أن يكون منصوبا بنفسه، وهذا لا يجوز؛ لأنَّ الشيء لا يعمل في نفسه، فلم يبقَ غير أن يكون العامل فيه الفعل المتقدم عليه ، وإنما جاز هذا لأنَّ (غير) مفرطة في الإبهام فأشبهت الظروف المبهمة نحو: خلف وأمام ووراء وقدام التي يتعدى الفعل اليها دون واسطة ، فكذلك الحال مع غير.

فضلاً عن ذلك لا يجوز القول بإعمال إلَّا؛ لأنه عندئذٍ يكون الكلام جملتين، في حين القول بإعمالها بتوسط الفعل يجعل الكلام المقدر جملة واحدة ، وهو الأولى من تقدير جملتين))[٢]

. الاستدلال على حمل النصب على الجر في باب التثنية والجمع :

قسم ابن الأنباري في باب التثنية والجمع حمل النصب والجر الى حالتين، هما :

أ : حمل النصب على الجر .

ب : حمل الجر على النصب .

ثم اختار (سبر) الحالة الأولى وهي حمل النصب على الجر، معللاً ذلك بأن دلالة الياء على الجر أقرب من دلالتها على النصب ؛ فالياء من جنس الكسرة، والكسرة في الأصل تدل على الجر))[٣].

---

(١) أسرار العربية :١٨٦ .
(٢) المصدر نفسه ١٥٨،١٥٧
(٣) اسرار العربية: ٦٣.

ـ الاستدلال على أنَّ مجيء الخبر(ظرفاً أوحرف الجر)يعدان من الجمل وليس من المفردات:

يأتي الخبر منقسماً الى جملة اسمية وجملة فعلية ، ويأتي أيضاً ظرفا أو حرف جر مع مجروره، وأُختلف فيهما إذ أورد ابن الانباري رأيين :

أ. أنهما يعدان من الجمل ، بتقدير الجملة الفعلية (استقر) معهما، وهو رأي سيبويه وجماعة من النحاة.

ب – أنهما يعدان من المفردات بتقدير اسم الفاعل(مستقر)،وهو اختيار بعض النحويين.

واختار ابن الانباري الرأي الأول، مقدماً الدليل على ذلك بأنَّ الظرف وحرف الجر يقعان في صلة الأسماء الموصولة ، نحو: الذي عندك زيد، والذي في الدار عمرو، وصلة الموصول لا تكون إلَّا جملة ، ويعني هذا أنَّ الصحيح تقدير الفعل استقر ؛لأنه قد يقع صلة ؛ والصلة لا تكون إلَّا جملة. أما مستقر فلا يصلح أن يقع صلة ؛ لأنه مفرد))[١].

ـ الاستدلال بالسبر والتقسيم على(كم) التي لها صدر الكلام .

قسم ابن كمال باشا (كم) التي تتصدر الكلام الى :-

أ ـ كم الاستفهامية

ب ـ كم الخبريـــة

ثم شرع في تبيين اعرابهما، فصرح أنهما تعربان مرفوعتين بالابتدائية أو الخبرية، نافياً أن تعربان على الفاعلية لتصدرهما الكلام، بينما تقتضي الفاعلية التأخير عن الفعل، نحو: كم درهما عندك، فتكون كم استفهامية مرفوعة على الابتداء ودرهماً تمييز لها، وخبرها عندك ، أما إذا وقع بعد كل منهما فعل أو شبهه لفظاً أو تقديراً لم يشتغل عنه بضميره ، ففي الاستفهامية نحو: كم رجلاً ضربت، لتعرب كم مفعولاً به، ونحو : كم ضربةً ضربت، مفعولا مطلقاً، وكم يوما سرت، مفعولا فيه، أما كم الخبرية فنحو: كم غلامٍ مَلَكْتَ، فتعرب مفعولاً به، وكم ضربةً ضربت، مفعولاً مطلقاً، وكم يوما سَرْتَ، مفعولا فيه))[٢].

ـ الاستدلال بالسبر والتقسيم على أنَّ العامل في الخبر هو الابتداء:

استعرض ابن الأنباري الآراء حول العامل في الخبر، مقسماً إياها الى أربعة آراء:

أ. مذهب الكـوفيين أنَّ العامل في الخبر هو المبتدأ .

---

(١) المصدر نفسه : ٧٥ ، ٧٦
(٢) أسرار النحو: ١٩٦.

ب ـ مذهب البصريين أنَّ العامل هو الابتداء كما كان هو العامل في المبتدأ.

ج ـ وذهب قوم الى أنَّ عامل الابتداء عمل في المبتدأ ، والمبتدأ عمل في الخبر.

د ـ مذهب سيبويه وآخرون أنَّ العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ معاً؛ لأنَّ الابتداء لا ينفك عن المبتدأ ، فكما لا يصح معنى للخبر دونهما، دلَّ هذا على أنهما العاملان فيه. واختار ابن الأنباري بعد هذا العرض الرأي القائل أنَّ العامل في الخبر هو الابتداء وحده معللاً ذلك بأنَّ الابتداء صحَّ أن يكون عاملاً في الخبر بواسطة المبتدأ لأنَّ المبتدأ مشارك للخبر في العمل))[١].

ـ الاستدلال بالسبر والتقسيم على منع تقديم التمييز على عامله :

أورد ابن الانباري في ذلك مذهبين، مقسماً إياها الى:

أ ـ **مذهب سيبويه** : الذي منع تقديم التمييز على عامله؛ معللاً الأمر بأنَّ التمييز المنصوب إنما هو الفاعل في المعنى، فقولهم : تصبب زيد عرقا، كان الفاعل هو العرق في المعنى لا لزيد ؛ لأنه المسبب لفعل الصب ،لذلك لم يجز لأنه هو الفاعل وإن كان في المعنى لم يجز ، كما لو كان هذا الفاعل في اللفظ .

ب ـ مذهب المازني والمبرد : اللذان جوزا تقديم التمييز على عامله ، واستدلا على ذلك بقول الشاعر :

أَتهجر سَلْمى للفراق حبَيبَها وما كانَ نفساً بالفراق تطيبُ [٢]

فضلاً عن أنَّ هذا العامل فعل متصرف ، لذا يجوز تقديم معموله عليه، كما جوزوا تقديم الحال على العامل فيها نحو قولهم : راكباً جاء زيد، لأن الفعل متصرف فكذلك يصح هنا ، ثم اختار ابن الأنباري مذهب سيبويه ، مضعفا رأي كل من المازني والمبرد ، فمن جهة رواية البيت الصحيح روايته (نفسي) وليس (نفسا) مما يخرجه من دائرة الاستشهاد حول جواز تقديمه ، واضاف أنه لو صحت روايته على (نفسا) فإنه منصوب بفعل محذوف تقديره (أعني نفسا) ، واما جواز التقديم في الحال ؛ فلأن الفاعل فيه لفظا ومعنى كما في المفعول ، لذا يجوز التقديم فيهما بخلاف التمييز))[٣]

ـ الاستدلال بالسبر والتقسيم على العامل في البدل:

قسم ابن الأنباري الأقوال في ذلك الى رأيين

أ. جماعة من النحويين: رأوا أنَّ العامل في البدل غير العامل في المبدل، لأنهما يعدان جملتين ، واختار هذا الرأي أبن الأنباري يوضحه))[٤] واختار أبن الأنباري هذا الرأي ، مستدلا على ذلك وروده في آيات الذكر الحكيم ، نحو العامل في البدل قوله تعالى((وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ

---

(١)اسرار العربية ٧٧

(٢) البيت مجهول القائل

(٣) اسرار العربية : ١٨٢، ١٨٣.

(٤)يُنظر: المصدر نفسه : ٢٦٥، ٢٦٦.

سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ))[١] فمجيء (بيوتهم) مسبوقة باللام ، بوصفها بدلاً من((من)) دلَّ على أن العامل في البدل غير العامل في المبدل، ونحوه قوله تعالى((قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ))[٢] فظهور اللام سابقة لـ (من) وهو بدل من(الذين استضعفوا) دلَّ كذلك على أنَّ العامل في البدل غير العامل في المبدل.

ب ـ قوم آخرون : ذهبوا إلى أنَّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، قياسا على أنَّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، واختار الأكثرون الرأي الأول))[٣]

المبحث الثالث: الاستدلال بالأولى.

أشار اليه ابن الانباري بقوله: ((ان يبن في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصلي وزيادة))[٤].وهناك من حده بقوله هو((ظاهرة ما تكون في الفروع أو فيما يشبهها، وتؤدي الى حكم إعرابي أو صرفي ، وحينئذ يكون من الأولى أن يصدق هذا الحكم في الأصل ، لأن الفروع دونه ، ولأن الظاهرة أقوى فيه))[٥]،ويرتبط الأولى بالعلة، كما أشار الى ذلك ابن الأنباري بقوله((فذهب الأكثرون الى أنَّه شرط في العلة، وذلك أنه يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع، كرفع كل ما أسند اليه الفعل في كل موضع لوجود علة الاسناد)) [٦] ويبدو أنَّ هذا النوع من الاستدلال محكوم بلفظة (أولى) ، كما سيتضح من تعامل أصحاب كتب أسرار النحو معه في ضوء الأمثلة الواردة عنهم.

ـ الاستدلال بالأولى على أنَّ ألف الوصل أولى بالفعل من الاسم.

استدل الأعلم الشنتمري على أنَّ الحاق الف الوصل بالفعل أولى من الحاقها بالاسم ، معللا ذلك بأنَّ الفعل يتصرف الى الأزمنة الثلاثة : الماضي والحال والاستقبال ، كما أنَّ أوله يسكن غالباً بعد حرف المضارعة ، نحو: يضرب وتضرب ويذهب وتذهب ويخرج ويقعد، كما يسكن في الفعل الثلاثي المزيد ، نحو: انطلق واكتسب واستخرج ونحو ذلك ، فلما كان الفعل على هذا المنوال كان مستحقا لألف الوصل دون الاسم ؛كي يتوصل بهذه الألف إلى النطق)) [٧].

ـ الاستدلال بالأولى على تركيب (حبذا) مع المفرد المذكر.

---

(١) سورة الزخرف: ٣٣.
(٢) سورة الأعراف: ٧٥.
(٣) أسرار العربية: ٢٦٥-٢٦٦.
(٤) لمع الأدلة: ١٣١.
(٥) أصول النحو العربي ١٢٢
(٦) لمع الأدلة:١١٢،وينظر: أصول النحو عند ابن مالك:٢٤٦
(٧) المخترع : ٥٣-٥٤.

استدلال ابن الانباري على أنَّ الأصل في تركيب (حبذا) مع المفرد المذكر دون أن تركب مع المؤنث والمثنى والجمع بنوعيه بحجية الأولى ، انطلاقاً بأنَّ المفرد المذكر هو الأصل في الكلام ، كما أنه يمثل الأخف فيه ، وغيره أي المؤنث والمثنى والجموع فكلها فروع عليه وهي الأثقل في الكلام ، لذلك تم تركيب (حبذا) مع المفرد المذكر لأنَّه مثلَّ الأصل والأخف ، فكان تركيبها معه أولى من تركيبها مع الفرع الأثقل منه)) . [١]

ـ الاستدلال بالأولى على زيادة الألف والتاء في جمع التأنيث.

استدل ابن الأنباري على أنَّ الأولى في جمع المؤنث زيادة حروف اللين دون الحروف الأخرى بقوله((لم زادوا في آخر هذا الجمع ألفاً وتاءً ، نحو :مسلمات وصالحات؟ قيل: لأنَّ أولى ما يزاد حروف المدّ واللَّين، وهي الألف والياء والواو، وكانت الألف أولى من الياء والواو؛ لأنَّها أخفُّ منهما، ولم تجز زيادة أحدهما معها ؛لأنَّه كان يؤدي إلى أن ينقلب عن أصله؛ لأنَّه كان يقع طرفا، وقبله ألف زائدة فينقلب همزة ، فزادوا التاء بدلا عن الواو؛ لأنَّها تبدل منها كثيرا نحو: تراث، وتجاه وتهمة، وتخمة ،وتكلة))[٢] ، ونبقى مع جمع المؤنث لنتبين أهمية الاستدلال بالأولى في تعليل حكم نحوي أو تعضيده ،فيذكر ابن الأنباري أنَّ الأصل في جمع المؤنث ، نحو مسلمات وصالحات : مسلمتات وصالحتات بتاءين غير أن العرب حذفت التاء لكي لا يجمعوا بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة ، فتم حذف التاء الأولى، وهي الأولى في الحذف؛ لأنَّها تدل على التأنيث فقط، بينما تدل الثانية على الجمع والتأنيث، فالثانية احتوت على دلالتين فكان فيها زيادة في المعنى أكثر من الأولى لذا كان الأولى حذف الأولى دون الثانية))[٣] .

ـ الاستدلال بالأولى على زيادة (ما) في أسلوب التعجب.

كذلك استدل ابن الأنباري بالأولى على زيادة (ما) في التعجب دون غيرها، مبينا علة هذه الزيادة بقوله ((زيدت (ما) في التعجب نحو: ما أحسن زيداً ! دون غيرها؟ قيل: لأنَّ(ما) في غاية الإبهام، والشيء إذا كان مبهما كان أعظم في النفس؛ لاحتماله أموراً كثيرة ؛فلهذا كانت زيادتها في التعجب أولى من غيرها))[٤].

ـ الاستدلال بالأولى على أنَّ ما التعجبية بمعنى شيء وليست بمعنى الذي.

---

(١) أسرار العربية: ١١٢.
(٢) أسرار العربية : ٧٣.
(٣) المصدر نفسه : ٧٣
(٤) المصدر نفسه : ١١٥.

استدل أيضاً ابن الأنباري بالأولى في تحديد معنى ما التعجبية وتعليل ذلك ، إذ قال:((اختلف النحويون في ذلك ،فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها بمعنى شيء، وهو في موضع رفع بالابتداء و(أحسن) خبره وتقديره: شيء أحسن زيدا، وذهب بعض النحويين من البصريين إلى أنها بمعنى الذي ،وهو في موضع رفع بالابتداء و(أحسن) صلته وخبره محذوف ،وتقديره: الذي أحسن زيدا شيء، وما ذهب إليه سيبويه والأكثرون أولى؛ لأنَّ الكلام على قولهم مستقلاً بنفسه ،لا يفتقر إلى تقدير شيءٍ، وعلى القول الآخر يفتقر إلى شيء، وإذا كان الكلام مستقلا بنفسه، مستغنياً عن تقدير، كان أولى مما يفتقر الى تقدير))[١].

ـ الاستدلال بالأولى على أنَّ خبر باب كان إذا كان ضميرا فالأولى الفصل فيه.

استدل الفاضل الهندي بحجية الأولى في مجيء خبر كان واخواتها ضميراً، إذ يجوز فيه الانفصال ؛لأنَّ عامل العامل في الخبر هو الخبرية، وهو عامل معنوي مما يجوز هذا انفصاله، أو يجوز فيه الاتصال ؛ لشبهه بالمفعول، ولكن الفاضل الهندي اختار الانفصال؛ معللا الأمر بأنَّ اعتبار الأصل أولى من اعتبار المشابهة))[٢].

ـ الاستدلال بالأولى على تقديم (النفس) أو (العين) على (كل) و (أجمع).

استدل الفاضل الهندي على أنَّ من باب الأولى تقديم كلمتي (نفس) و(عين) على (كل) أو (أجمع)،في حال اجتماعهم مع بعض ، معللا الأمر بأنَّ نفس وعين يدلان على ذات ، بينما كل وبعض يدلان على صفة الشمول والاحاطة ،والذات في أصل الوضع متقدمة على الصفة، لذا ينبغي تقديم الدال على الذات على الدال على الصفة مطابقة للوضع للطبع ، وهذا الدليل دال على أولوية التقديم وليس على وجوبه؛ لأنَّ مطابقة الوضع للطبع ليس من باب الوجوب، بل من باب الأولى))[٣]

(١) المصدر نفسه : ١١٥.
(٢) موضح أسرار النحو: ٢٥٤.
(٣) موضح اسرار النحو: ٣١٤.

المبحث الرابع: الاستدلال بكثرة الاستعمال.

يعد كثرة الاستعمال من صور الاحتجاج النافذة والقوية في النحو العربي ، حتى أنه يتقدم حجية القياس، يتضح هذا من اشارة ابن جني له في قوله((وإن شذَّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان الاستعمال ما كثُر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه الى ما انتهى اليه استعماله)) [١] ويُراد بمصطلح كثرة الاستعمال((تردد لفظ معين على السنة العرب الفصحاء في عصور الاحتجاج، وشيوعه كثيرا في كلامهم)) [٢] ، ويُسوغ الاستدلال بكثرة الاستعمال في تعليل الظواهر النحوية التي خالفت الأصل والقياس، ويُتخذ ذلك دليلا في تخصيص بعض الأحكام النحوية [٣] ، وهو دليل معتمد عند سيبويه [٤] ، وكذلك ابن الأنباري [٥] ، وابن عقيل [٦] ، وغيرهم حتى قال عنه السيوطي((كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية)) [٧]

ـ الاستدلال بكثرة الاستعمال على قطع الاضافة في(كل وبعض).

استدل الأعلم الشنتمري على جواز قطع اللفظتين (كل) و(بعض) عن الاضافة بحذف المضاف اليه معهما بكثرة الاستعمال بقوله((أنَّ كلاًّ وبعضاً اسمان كثر استعمالهما مضافين ،وكان كل مضاف بعدهما من سببهما إما أن يكون الأول هو الثاني، وإما أن يكون جزءاً منه، ألا ترى أنك إذا قلت (كلُّ القومِ) فكُلّ بمعنى جماعة، وتلك الجماعة هي القوم ،وإذا قلت (بعضُ القومِ) فبعضهم جزء منهم ، وليس كذلك قبل وبعد ؛لأنهما في قولك قبلَ زيدٍ وبعد زيد وبعدَ عمروٍ ليس ما بعدهما المخفوض بهما في شيء، فقويت دلالة كل وبعض على المضاف إليه، وكثر استعمالهما، فحذفوا ما بعدهما استغناءً عنه بهما ،وبقيا على إعرابهما...)).[٨]

ـ الاستدلال بكثرة الاستعمال على جواز حذف الفعل مع المفعول به.

قد يُحذف الفعل جوازاً مع المفعول عند توفر قرينة حالية ، نحو: زيدا لمن شرع في إعطاء القوم، ونحو قولهم: مَنْ أضربُ؟ ليكون الجواب: زيداً، أي : أضربُ زيداً، أو عند وجود قرينة مقالية، نحو: زيدا لمن قال مَنْ أضْرب؟ وقد يُحذف وجوبا في السماع دون ضابط ، بل علة الحذف هنا كثرة الاستعمال، نحو: امرئ

---

(١) الخصائص : ١ / ١٢٥
(٢) كثرة الاستعمال وأثره في التقعيد النحوي عند ابن الأنباري(بحث) ، نوح يحيى الشهري، مجلة جامعة الملك عبد العزيز،م٢٦، ع١، س٢٠١٨: ١٠٨
(٣) ينظر: البحث نفسه
(٤) ينظر: الكتاب: ١ / ٤٠٠، و٢ /٢١٣
(٥) ينظر: الانصاف:٢ /٦٦٩ .
(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ٢٩٩
(٧) الأشباه والنظائر: ١/ ٣٣١
(٨) المخترع : ٤٣.

ونفسه، أي دع أو اترك امرئ ومنه قوله تعالى((انْتَهُوا خَيْراً لكُم)) [١] ، أي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيراً لكم، وأهلا أي: أتيت مكاناً مأهولاً وسهلاً ، أي أتيت مكاناً سهلاً))[٢].

ـ الاستدلال بكثرة الاستعمال على جواز ترخيم المنادى.

يجوز ترخيم المنادى بأن يُحذف من أخره حرفاً تخفيفا ولكثرة استعماله ،وهذا التخفيف جاز في الضرورة الشعرية والسعة؛ وأُستسيغ الترخيم هنا لأنَّ المنادى كثير الاستعمال ، فناسب الحذف التخفيف ، بخلاف ترخيم غير المنادى، وذلك يكون في بعض المواضع، منها : أن يكون المنادى غير مضاف ولا شبيهاً بالمضاف ، ولا يكون مستغاثا ولا مندوبا، ولا جملة ضرب بها المثل، نحو: تأبط شرا، ولا يكون مصغرا ولا مبهما ولا مضمرا))[٣].

المبحث الخامس: الاستدلال بالتأويل.

التأويل في أبسط صوره هو:((نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي الى ما يحتاج الى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ))[٤] أو هو ((صرف الكلام عن ظاهره الى وجوه خفية تحتاج تقدير وتدبر وان النحاة قد اولو الكلام وصرفوه عن ضاهر لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه))[٥] أو هو((الانصراف من معنى الى معنى آخر عندما يتوافر دليل يدعمه))[٦] ، ويعكس التأويل في النحو العربي الشكل المعياري الآخر فيه ؛ لأنَّه يمثل استجابة النحوي لكل ما يخالف القاعدة أو المعيار المتعارف عليه، وهو من نتائج الاستقراء الناقص الذي انبنى عليه تقعيد النحو العربي، وتنحصر مجالاته في التقديم والتأخير والحذف والتقدير والعدول والزيادة والنقصان وحمل الفروع على الأصول والحمل على خلاف مقتضى الظاهر والحمل على المعنى دون اللفظ .

ونجد نحاة أسرار النحو قد مارسوا التأويل ممارسة جدية حيث يشيرون الى التأويل النحوي في المسائل التي تنقل من فصيح الكلام ولكنها مخالفة للأقيسة والقواعد التي استُنبطت من النصوص الفصيحة ، والشروع بتخريجها وتوجيهها لتوافق هذه الأقيسة وتلائم القواعد لغرض استنباط الأحكام الفرعية وتقريب المعاني ، فالتأويل وسيلة النحوي للكشف عن المعاني، لكن هذه الوسيلة لا يلجأ اليها النحوي الا بنزرٍ قليل

---

(١) سورة النساء: ١٧١.
(٢) أسرار النحو: ١٢٠، وموضح أسرار النحو : ٣٠٧ ـ ٣٠٨
(٣) أسرار العربية : ٢١٤ ، وأسرار النحو: ١٢٦، وموضح أسرار النحو : ٣١٧ ـ ٣١٨
(٤) لسان العرب : ج٧ ، ١٠٨.
(٥) أصول النحو العربي: ٢٢
(٦) التأويل النحوي: باقر فليح عبد الحسن : ٥

لأنَّ ((الألفاظ إذا امكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه)) [١] ويعد التأويل نشاطا فكريا فرديا يعتمد على الاجتهاد العقلي، وأول من شرع به البصريون حتى ((تعددت قواعده وتشعبت مسائله محاولين تأويل الظواهر اللغوية حتى توافق القاعدة النحوية التي تبنوها بناء على القياس المبني على المطرد والشائع والكثير على عكس الكوفيين الذين بنوا قواعدهم على كل شاهد وصل اليهم)) [٢]

ويقول د. إبراهيم انيس أنَّ البصريين ((كانوا بعد أن فرغوا من وضع الأحكام العامة إذا وجدوا نصاً مروياً عن العرب يخالف الحكم العام الذي وضعوه، لم يترددوا في أن يصفوا هذا النص بالشذوذ وفي قليل من الأحيان كانوا يتأدبون إزاء هذا النص ولا سيما حين يكون نصاً قرآنياً ، وهنا نراهم يحاولون التأويل والتخريج على مضض منهم ،كأنما قد أرادوا أن يخضعوا كل نصوص اللغة حتى النصوص القرآنية لقوالبهم أو أحكامهم العامة)) [٣].

ويُعد التأويل منحاً استدلالياً خضعت له الأصول النحوية مع فروعها لغرض اخضاع الظاهرة النحوية أو الأحكام النحوية الى ما يوافق القواعد الأصولية التي تم استنباطها من كلام العرب، وكثيرا ما يلجأ النحاة ، سواء القدماء أم المحدثون الى مسلك التأويل، حتى أصبح هذا التأويل((شاهداً وبينة على عدم كمالية القواعد المستنبطة من أدلتها، يعني نصوص اللغة، أو يحتمل أن يكون نفس القاعدة الأخرى غير الاختيارية خارج القواعد المطردة بالأعم))[٤] فضلا عن أنه يمثل مسلكا لإظهار براعة النحوي في توجيه المعنى وتخريجه بما يتوافق ومذهبه النحوي. وفي ضوء استدلال نحاة كتب أسرار النحو بالتأويل تبين أن وراء لجوئهم لهذا المنحى الاستدلالي كان في المواضع الآتية : ـ

الأول :اثبات حكم نحوي وتعضيده.

الثاني: تجويز غير الجائز حفاظاً على معيارية القواعد النحوية.

الثالث : الرد على الخصوم وتضعيف آرائه وتسقيط مذهبه النحوي.

الرابع : اتخاذ التأويل مسلكاً من مسالك التعليل.

الخامس : اظهار البراعة النحوية.

ومما ورد في كتب أسرار النحو من مواضع التأويل:

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف : ج١ ، ٢٤٣.
(٢) التأويل النحوي: ٣
(٣) من اسرار العربية : ٢٣.
(٤) مفهوم التأويل في علم النحو (دراسة ابستمولوجية) عرفان انتونو (رسالة ماجستير) : ٣

ـ الاستدلال بالتأويل على تعضيد قاعدة أنَّ الفعل أقوى في تعديه الى المصدرثم تعديه الى اسم الزمان ثم المكان ثم الحال.

ذهب الأعلم الشنتمري الى أنَّ الفعل يتعدى الى ما بعده تدرجا مستعينا لاثبات ذلك عبر آليتين هما : التأويل والتعليل ،فالأقوى ما يتعدى اليه الفعل هو المصدر ، بوصفه اسماً لهذا الفعل، نحو قام زيد قياما، وضرب ضربا، وأعطى إعطاءً، ودحرج دحرجة وما أشبه ذلك، وعلل ذلك أنَّ الفعل دال على المصدر بدلالتين قويتين ، الأولى : دلالة معنوية، فالفعل قام دلَّ على معنى الحركة التي تمثل الحديث عن الفاعل . والثانية : دلالة لفظية ،فالاسم هو دال على المسمى ويمثل هنا حركة الفعل فالفعل قام يعبر عن القيام الذي هو اسم للحركة التي تسمى قياما ، لذلك قويَّ تعديه الى المصدر))[١]

ويأتي تعدي الفعل الى أسماء الزمان في مرتبة بعد أسماء المكان ، نحو : قمت يوم الجمعة ، وسأقوم غداً ، ونحو ذلك من تعديه الى اسماء الزمان الأخرى وأوقاته ، والسبب في هذا أنَّ الزمان دل الفعل عليه دلالتين، احداهما : دلالة قوية ، وهي أنَّ اسم الزمان يدل على تحديد تقسيمات الزمن واجزائه العامة من ماضي وحاضر ومستقبل ، كما الفعل يدل على ما مضى من الزمان ومالم يمضي وما سيمضي ،وثانيهما : دلالة ضعيفة ، وهو انَّ الفعل يدل على أجزاء من الزمان غير محددة ولا معينة ، فقام ويقوم لا يفصحان عن زمنية الماضي أو الحال فيهما بالتحديد،بل أنهما يصلحان لكل زمان من الماضي أو الحال والمستقبل

أما تعديه الى المكان فأقوى من تعديه الى الحال، لأنَّ الفعل يدل على المكان دلالة قوية بطريق المعنى ، فكل فعل لا يخلو من دلالته على مكان أو موضع ما ، كما أنه لم يخلو من دلالته على زمان ما ، وانما هو أقوى في تعديه الى الزمان من تعديه الى المكان بسبب أنَّ المكان جوهر يحل في كل فعل بينما الزمان فهو عرض متغير غير ثابت ،فيُقال: جلست في الدار وقعدت في المسجد ولا يجوز جلست الدار أو قعدت المسجد))[٢].

وأضعف تعديه . أي الفعل . الى الحال، نحو: جاء زيد مسرعاً، بسبب أنَّ الحال يمثل صفات الاسم الذي يعمل فيه الفعل ، ومن الثابت أنَّ حكم الفعل اذا تعدى الى مفعوله وجب ان يكون غير الفاعل ، والى مفعولين أولهما غير ثانيهما الاّ أنْ يكون الثاني خبرا عن الأول، وهكذا ظرف الزمان وظرف المكان فكل منهما غير الاسم الأول ولكنهما مشتملان على الفعل والفاعل ضمناً، لذلك انحطا في تعديهما عن المفعول والمصدر، أما الحال من الاسم فهو نظير الصفة من الموصوف ، والصفة والموصوف كشي واحد لأنَّها عوض منه متعلقة به))[٣].

---

(١) المخترع : ١٠١
(٢) المخترع : ١٠١ــ ١٠٢
(٣) المصدر نفسه : ١٠٣

ـ الاستدلال بالتأويل على علة بناء حَذَام وقَطام.

استدل الأعلم الشنتمري على بناء حذام وقطام على خلاف الأصل فيهما، بالتأويل والتعليل، وذلك بقوله:((أما حَذَامِ وقَطامِ فاسمان علمان مؤنثان معدولان، والأصل فيهما حاذمة وقاطمة، وهما في التأنيث نظير عُمَر وقُثَم في التذكير، ووجب لهما البناء لعلتين: أحداهما: أنهما كانا قبل العدول لا ينصرفان، فلما عُدلا زادا ثقلاً وخروجاً عن الأصل وتباعدا منه، فلم يكن بعد امتناعهما من الصرف قبل العدل إلا امتناعهما من الإعراب بعد العدل، والعلة الأخرى :ان فَعَالِ اطرد بناؤها في مواضع وجب لها فيها البناء: منها وقوعها موقع فعل الأمر في قولهم نَزَالِ بمعنى انْزِلْ ،ودَرَاكِ بمعنى ادْرِكْ ،ومنها وقوعها في النداء، كقولك: يا خَبَاثِ و يا غَذَارِ، وما وقع موقع فعل الأمر مبني كما أن فعل الأمر مبني... وفيه دخل لأنه ليس كل ما اجتمع فيه ثلاث علل يمتنع من الإعراب، ألا ترى أنك تقول: نسوة ضَوارِبُ وشَوَاتِمُ ، فلا تبنيهما وفيهما ثلاث علل: الصفة والجمع الذي لا مثال له في الواحد والتأنيث))[١].

ـ الاستدلال بالتأويل على بناء الفعلين قيل وبيع عند بنائهما للمجهول بكسر المعتل دون ضمه.

أوّل ابن الأنباري بناء الفعلين(قال) و(باع) للمجهول بكسر الحرف المعتل وليس ضمه خلاف ما يجري في الأفعال الصحيحة بقوله ((كان القياس يقتضي أن يُجرى المعتل مجرى الصحيح في ضم أوله وكسر ثانية، إلاَّ أنهم استثقلوا الكسرة على حرف العلة، فنقلوها إلى القاف، فانقلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، كما قلبوها في: ميعاد وميقات وميزان، وأصلها: موعاد وموقات وموزان، لأنها من الوعد والوقت والوزن وأما الياء فثبتت لانكسار ما قبلها على أنه من العرب من يشير إلى الضم تنبيها على أنَّ الأصل في هذا النحو هو الضم))[٢] يتبين من هذا النص أنَّ التأويل وسيلة لتعليل وتبرير ما هو مخالف للقاعدة النحوية وتخريجه على وجه حسن مقنع.

ـ الاستدلال بالتأويل على جواز حذف المضاف أو المضاف اليه أو حذفهما معاً.

عدَّ النحاة المضاف والمضاف اليه بمنزلة شيء واحد ؛لأنَّه لا يتم معنى المضاف إلا بذكر المضاف اليه، لذا لابد من ذكر المضاف عند ذكر المضاف اليه ، والعكس صحيح أيضاً ،فلو قيل : غلام وزيد لم يتبين المعنى الا بذكر المضاف اليه، أي: غلام زيد وثوب خز))[٣] ، ومع هذا جوز النحاة في بعض المواضع حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه بوجود قرينة دالة على هذا الحذف، وبناءً على هذا

---

(١) المصدر نفسه : ٤٦.
(٢) أسرار العربية :٩٨.
(٣) المصدر نفسه : ١٨٣، ١٨٤

تأولوا الحذف في هذا الموضع ونحوه فصرح ابن كمال باشا ((وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه في الإعراب فقط، وفي الإعراب مع اعتبار تذكير المضاف وتأنيثه ومع اعتبار الجمع نحو قوله تعالى: ((وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ))[١]، حذف المضاف من قرية أي من أهل قرية وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب مع اعتبار الجمع، حيث قال أو هم قائلون بضمير الجمع))[٢].كما جوزوا حذف المضاف والمضاف اليه اذا كان المضاف اليه مضافا بدوره نحو قوله تعالى ((فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ))[٣] والتقدير : فقبضت قبضة من اثر حافر فرس الرسول.))[٤]

ـ الاستدلال بالتأويل على جواز الجمع بين علامتي تعريف نحو الجمع بين (يا) و (ال) التعريف.

لا يُجوز النحاة الجمع بين علامتين تفيد كل منهما التعريف في كلمة واحدة، كما في الجمع بين يا النداء وال التعريف، بحجة ان كل منهما يفيد التعريف، واذا ورد هذا الجمع تأوَّلوه واجتهدوا في تخريجه بما يلائم هذه القاعدة، نحو قولهم: يا زيدُ، فإنَّ زيد معرفة لأنه اسم علم، ومعرفة مرة أخرى لسبقه بيا النداء التي تفيد بدورها التعريف، لكن ابن الانباري أوّل هذا الامر بأنَّ كلمة زيد زالت عنها العلمية وبقي فقط تعريف النداء والقصد، أو جاز ذلك لأنَّ القاعدة تنص على عدم جواز الجمع بين علامتين تعريفتين اذا كانا علامتين لفظيتين، كما في الجمع بين يا والالف واللام، أما العلمية فهي وإن كانت علامة تعريف غير أنها علامة معنوية وليست بعلامة معنوية، فجاز الجمع في هذا الموضع ونحوه))[٥].

ـ الاستدلال بالتأويل بجواز دخول حرف النداء على الفعل.

جوز ابن كمال باشا دخول حرف النداء(يا) على الفعل، معتمدا على تأويل هذا الموضع بالحذف والتقدير ألاَ يا اسجدوا بتقدير منادى محذوف أي: ألا يا قوم اسجدوا ،لأنَّ الفعل لا يصح أن يأتي منادى، ونحو قولهم :(يا بؤس لزيد) والتقدير: يا قوم بؤس لزيد ،ولو كان البؤس منادى لوجب بناؤه))[٦].

ـ الاستدلال بالتأويل على وجوب مجيء المخصوص بالمدح أو الذم مطابقاً للفاعل.

أوجب الفاضل الهندي أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم مطابقا للفاعل، وعلل ذلك بأنَّ الفاعل في الحقيقة هو المخصوص بالمدح أو الذم، ففي نحو نعم الرجل زيد، يكون الرجل هو زيد بعينه، وأما ما ورد

---

(١) سورة الأعراف: ٤.
(٢) أسرار النحو: ١٥٦.
(٣) سورة طه : ٩٦
(٤) أسرار النحو : ١٥٦
(٥) أسرار العربية : ٢٠٨
(٦) أسرار النحو: ١٢٩.

خلاف هذا في قوله تعالى((بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُواْ))[١]،إذ جاء المخصوص بالذم (الذين كفروا) غير متطابق مع الفاعل(مَثَلُ)، فالأول جمع والثاني مفرد، فيورده الهندي على التأويل عبر تقدير مضاف ليكون مخصوصاً بالذم، وينفي أن يكون (الذين كفروا) هو المخصوص بالذم والتقدير ههنا : بئس مثلُ القومِ مثلُ الذين كفروا، أو يكون التقدير: بئس مثلاً مثلُ الذين كفروا، وعى التقديرين يتطابق الفاعل مع المخصوص بالذم))[٢] .

ـ الاستدلال بالتأويل على علة عمل (ما) الحجازية والغائها.

استدل الاعلم على عمل ما الحجازية في بعض المواضع والغاء عملها في مواضع أُخر بقوله ((أما (ما) فأن اهل الحجاز خاصة اعملوها ما كان خبرها مؤخرا منفيا على حد قولك ما فلان فاعلا، فإن قدم خبرها، أو نقض نفيه، فقيل: ما فاعلٌ فلانٌ، أو، ما فلانٌ إلا فاعلٌ- بطل عملها، ورجعت إلى ما يجب لها من الالغاء وترك العمل أصلا))[٣] ،مؤولا علة ذلك بقوله ((وعلة إعمالهم لها أنهم رأوها تدخل في بعض المواضع على جملة من مبتدأ وخبر كما تدخل عليها ليس، فتنفي عن الخبر الاستقبال كما تنفيه ليس، فشُبهت بـ (ليس) ما دامت نافية للخبر، وكان مؤخرا بعد اسمها على رتبته الواجبة له، فإذا وجب الخبر بدخول إلا عليه انتقض معناها، وانتقض عملها، لأن نفيها للخبر هو سبب تشبيهها ب (ليس) في اعمالها عملها، فإذا عدم السبب عدم العمل، وكذلك إذا قدم خبرها على اسمها زالت الرتبة عما كانت عليه في يتصرف، ومن شروط العامل إذا كان هكذا ألا يعمل في المقدم والمؤخر، فيكون بمنزلة الفعل غير المتصرف، لأنه إذا لم يتصرف في بعضه فأحرى به ألا يتصرف في غيره فلما كانت (ما) حرفا جامدا شاذا في العمل وجب ألا تعمل في التقديم والتأخير، وإذا امتنعت رجعت إلى أصلها، فألغيت، وابتدأ ما بعدها))[٤]

ـ الاستدلال بالتأويل على عامل النصب في المفعول معه.

اختلف كل من البصريين والكوفيين في تحديد عامل النصب في المفعول معه فذهب البصريون إلى أن العامل فيه هو الفعل، نحو قولهم : ((استوى الماء والخشبة)) على تأويل أنَّ التقدير: مع الخشبة، لتكون الواو في معنى وتقدير((مع)) توسعا في الكلام، وهذا من وجهة نظرهم مبني على قوة الفعل فتعدى بالواو إلى الاسم فنصبه، نظير هذا الفعل الذي قويَّ بالهمزة فتعدى الى المفعول به فنصبه في نحو: أخرجت زيدا، ونظيره أيضا نصب الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية ((إلا)) نحو: قام القوم إلا زيدا، فكذلك

(١) سورة الجمعة : ٥
(٢) موضح اسرار النحو : ٤٧٥، ٤٧٦
(٣) المخترع : ١٢١
(٤) المخترع : ١٢١ـ ١٢٢

الحال هنا حيث المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم الذي تقوى بالواو. وأما الكوفيون فقد ذهبوا الى أنَّ المفعول معه قد نُصب على الخلاف، فإذا قيل : استوى الماء والخشبة، لم يحسن تكرير الفعل كما في نحو جاء زيد وعمرو على تقدير جاء زيد وجاء عمرو، فلاُ يقال : استوى الماء واستوت الخشبة، لأن الخشبة لا تستوي لأنها لم تكن معوجة أصلاً، فلما لم يحسن تكرير الفعل فقد حدثت مخالفة الثاني للأول، فانتصب على الخلاف وهذه وجهة نظر الكوفيين، ولكن ابن الأنباري انتصر لرأي البصريين الصحيح هو الأول وأما الكوفيين : أنه منصوب على الخلاف لأنه لا يحسن تكرير الفعل، قلنا : هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة، وأن الفعل هو العامل بتقويتها لا بنفس المخالفة، ولو جاز أن يقال مثل ذلك لجاز ان يقال : أن ((زيدا)) في قولك : ضربت زيدا، منصوب لكونه مفعولا لا بالفعل وذلك محال، لأن كونه مفعولا يوجب أن يكون ضربت هو العامل فيه النصب فكذلك ههنا)) [١]

المبحث السادس: الاستدلال بالعكس.

أشار السيوطي الى تنوع صور الاستدلال ونصَّ على كثرتها وتنوعها وعدم حصرها، وجعل الاستدلال بالعكس في ضمنها[٢].والعكس مصطلح فقهي في أصله، حيث يتأسس عند علماء الفقه والأصول على ((نفي الحكم لنفي علته وموجبه))[٣]، ويراد به ((أن يثبت المستدل في الفرع عكس حكم الأصل، لوجود فارق بينهما في لازم من لوازمه، أو لثبوت فساد الحكم بحكم ذلك الأصل في الفرع))[٤]، فهو ـ إذن ـ باب من أبواب العلة، حيث يُستدل به لإثبات عكس الحكم لشيء متماثل مع شيء آخر لتعاكسهما وتخالفهما في العلة، لذا وفقا لرؤية الباحث يكون الاستدلال بالعكس قائما على استنباط العلل.

واشترط ابن الانباري في العكس أن يكون شرطاً في العلة بقوله ((وذلك أن يعدم الحكم عند عدمها نحو عدم رفع الفاعل عند عدم اسناد الفعل إليه لفظاً وتقديراً، وعدم نصب المفعول عند عدم وقوع الفعل عليه لفظا وتقديرا)) [٥] ونصَّ على هذا الشرط بقوله((والعكس شرط في العلة العقلية))[٦] ورفض بعض النحويين ذلك ورأوا أنَّ العكس ليس شرطا في العلة ، فقد ذهبوا الى عدم العكس أي أنه: لا يعدم الحكم عند عدمها نحو ((لا يعدم نصب الظرف إذا وقع خبراً المبتدأ نحو (زيد أمامك) من أنه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدّراً، بل حذف الفعل واكتفي بالظرف منه وبقي منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً وتقديراً على ما كان عليه من

---

(١) اسرار العربية : ١٧٠-١٧١.
(٢) يُنظر: الاقتراح: ١١٥.
(٣) أعلام الموقعين، ابن قيم: ١/ ١٥٢.
(٤) قياس الحكم في الجدل النحوي عند ابن الأنباري(ت ٥٧٧ هـ) ، (اطروحة دكتوراه)، محمد بن علي بن محمد العمري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٩هـ: ٣٥١.
(٥) لمع الأدلة : ١١٥.
(٦)المصدر نفسه:١١٦

قبل حذف الفعل ، وتمسكوا في الدلالة على أنَّ العكس ليس بشرط في العلة : بأنَّ هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي، والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدم الحكم))[١]

واعتمد نحاة كتب أسرار النحو على الاستدلال بالعكس لأغراض ، منها:.

أ. رفع شبهة عقلية قد ترد في مسألة نحوية.

ب . استنباط علة تثبيت وتعضيد لقاعدة نحوية أو لحكم نحوي.

ج . كشف اجتهادات نحوية . تعليلية مستجدة. وقد ورد الاستدلال بالعكس في كتب أسرار النحو في المواضع الآتية:.

ـ الاستدلال بالعكس على أنَّ اقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها.

أشار ابن الأنباري الى أنَّ أقسام الكلام تنحصر في ثلاثة لا رابع لها مستدلا على رأيه بحجية العكس، حيث يقول: ((لأنَّا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويُتَوَهَّمُ في الخيال، ولو كان هاهنا قسم رابع ؛لبقي في النفس شيء، لا يمكن التعبير عنه، ألا ترى أنَّه لو سقط أحد هذه الأقسام الثلاثة؛ لبقي في النفس شيء، لا يمكن العبير عنه بإزاء ما سقط؟ فلمّا عبَّر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء؛ دلَّ على أنَّه ليس إلَّا هذه الأقسام الثلاثة))[٢]

ـ الاستدلال بالعكس على انكسار نون التثنية وانفتاح نون الجمع.

كذلك استدل ابن الأنباري على كسر نون التثنية وفتح نون الجمع، بتعليل الأمر بعلة التفريق، بمعنى أنهم فتحوا نون الثنية وكسروا نون الجمع للتفريق بينما، مع أنَّ صيغتيهما مختلفتان، غير لأنَّه لو لم يحصل الكسر في نون التثنية والفتح في نون الجمع لحصل التباس الجمع الصحيح مع جمع المقصور في حالتي النصب والجر، إذ يُقال في جمع الاسم العلم المقصور مصطفى: رأيت مُصْطَفَيْنَ، ومررت بِمُصْطَفَيْنَ، فإذا لم تُكسر نون التثنية وتُفتح نون الجمع عندئذٍ يلتبس كل من الجمع والتثنية مع بعضهما [٣] ثم يستطرد في استدلاله لتثبيت وجهة نظره، فيلجأ لحجية الاستدلال بالعكس، حيث قال:((فهلا عكسوا ، ففتحوا نون التثنية، وكسروا نون الجمع، وكان الفرق حاصلا؟ قيل: لثلاثة أوجه: الوجه الأول: أنَّ نون التثنية تقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، فلم يستثقلوا الكسرة فيها، وأما نون الجمع فإنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور

([١]) المصدر نفسه : ١١٥-١١٦.
([٢])اسرار العربية : ٧٠.
([٣]) المصدر نفسه :٢٨

ما قبلها ، فاختاروا لها الفتحة؛ ليعادلوا خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ، والياء والكسرة ، ولو عكسوا ذلك لأدى ذلك الى الاستثقال، إما لتوالي الأجناس، وإما للخروج من ضم الى الكسر))[١].

ـ الاستدلال بالعكس على رفع الفاعل.

استدل ابن الأنباري على أنَّ الفاعل مرفوع دائما بعلة التفريق، بمعنى أنَّه مرفوع للتفريق بينه وبين المفعول به، ثم استدل بحجية العكس لإثبات هذه القاعدة النحوية وتعضيدها، فذكر أنَّ الأمر لو عُكس فكان الفاعل منصوبا والمفعول مرفوعا امتنع الأمر حينئذٍ لعلل خمسة:

. الأولى: علة التخصيص، أي تخصيص الفعل بفاعل واحد فقط، في حين من الممكن أنْ يكون للفعل مفعولات كثيرة، لذا وُجدت أفعال متعدية الى مفعول واحد، والى مفعولين، والى ثلاثة مفاعيل.

. الثانية: علة المشابهة، بمعنى شبه الفاعل بالمبتدأ، فكما المبتدأ مرفوع، فكذلك ما أشبهه، وعلة المشابهة آتية من أنَّ الفاعل يشكل هو وفعله جملة واحدة وكذلك المبتدأ وخبره هما جملة واحدة.

. الثالثة: علتا القوة والضعف، فقوة الفاعل دون المفعول، فأعطيَّ الأقوى وهو الفاعل الإعراب الأقوى وهو الرفع، فيما أُعطيَّ الأضعف وهو المفعول الإعراب الأضعف وهو النصب.

. الرابعة: علتا الأول والآخر، فالفاعل أول، والرفع كذلك أول، فأُعطيَّ الأول للأول، أما المفعول فهو يمثل الآخر، ويقابله النصب فهو آخر مثله، فأُعطيَّ الآخر للآخر.

. الخامسة: علة افتراضية، وهي أنه لو عُكس الحال فَنُصِبَ الفاعل، وَرُفِعَ المفعول لقيل هلا عكستم الأمر، وهذا يؤدي ذلك الى أن ينقلب السؤال وهو مردود.[٢]

. الاستدلال بالعكس على الحاق الهاء على الاعداد من الثلاثة الى العشرة في المذكر دون المؤنث.

علل ابن الأنباري دخول الهاء على العدد المذكر دون المؤنث، بعلة التفريق، فالهاء تلحق العدد المذكر من الثلاثة الى العشرة، نحو: خمسة رجال، بينما في المؤنث تُحذف الهاء فيُقال: خمس نسوة، ثم عضد هذا الحكم النحوي بالاستدلال عليه بحجية العكس، إذ بينَّ امتناع حدوث العكس ،أي أنْ تُلحق الهاء العدد المؤنث دون المذكر، مرجعا هذا الامتناع الى أربعة أوجه، هي:.

---

(١) المصدر نفسه : ٧٠.
(٢) ينظر: أسرار العربية ٨٧-٨٨.

الوجه الأول: أنَّ الأصل في العدد أن يأتي مؤنثاً، وهذا المؤنث الأصل فيه أن يكون بالهاء، ولكن المذكر هو الأصل، والمؤنث فرع عليه، فاستحق المذكر الهاء لأصالته فبقيَّ المؤنث بغير هاء.

الوجه الثاني: أنَّ المذكر أخف من المؤنث، ولخفته هذه احتمل الزيادة، أما المؤنث فلثقله لم يحتمل الزيادة فبقيَّ بدون الهاء.

الوجه الثالث: أنَّ الهاء تُزاد للمبالغة في الشيء، كما في زيادتها في علامة ونسابة، والمذكر افضل من المؤنث فكان أولى بزيادة هذه الهاء.

الوجه الرابع: أنَّ العرب من عادتهم في الكلام أنَّهم يجمعون ما كان على وزن(فُعَال) في الاسم المذكر بالهاء، نحو قولهم: غراب واغْربة، بينما يجمعون ما كان على هذا المثال في الاسم المؤنث بغير هاء، نحو قولهم: عُقاب وأُعقب، من هنا حملوا العدد على الجمع فأدخلوا الهاء في المذكر واسقطوها في المؤنث.[١]

ـ الاستدلال بالعكس على أنَّ تحريك الاسم أولى من الصفة.

ذكر ابن لأنباري بقوله ((هلا عكسوا وكان الفرق حاصلاً استدل انما كان الاسم أولى بالتحريك من الصفة لأن الاسم أقوى واخف من الصفة والصفة اضعف وأثقل ، فلما كان الاسم أقوى وأخف والصفة أضعف وأثقل كان الاسم للتحريك أحمل))[٢]

ـ الاستدلال بالعكس على فتح لام المستغاث.

استدل الفاضل الهندي على هذا الحكم النحوي بعلة عدم الالتباس، ثم عضد ذلك بالاستدلال بحجية العكس، فقال:((فُتحتْ لئلا يلتبس المستغاث بالمستغاث له، إذا حذف المستغاث له، فإنَّ لام المستغاث له مجرور، فإن قلتَ: هلا عكست؟ قلت: لأنَّ معناه فيما إذا دخل على المستغاث له أعرق وأثبت مما إذا دخل على المستغاث))[٣]

يتبين لنا من هذه المواضع التي اُختصت بالاستدلال بالعكس، أنَّه تميز بـ :

أـ أنَّه استدلال قائم على منظور افتراضي، بمعنى أنَّ الطروحات الاستدلالية اتخذت منحىً قائما على افتراض حدوث العكس، سواء في الحكم النحوي، أو في تعليله.

---

(١) ينظر: اسرار العربية : ١٩٩
(٢) المصدر نفسه : ٣٠٨
(٣)موضح أسرار النحو : ٣١٢-٣١٣.

ب ـ أنَّه مبنيٌّ على لفظة العكس واشتقاقاتها، فهي محصورة بقولهم : هلا عكست ، وهلا عكسوا، وهذا عكس صريح، كما وُجد عكس ضمني كما في مقالة ابن الأنباري حول أقسام الكلام الثلاثة. [1]

المصادر

١- الأدلة الملحقة بأصول النحوية بين ابن جني وابن الانباري ، محمد فلاح محمد غزال (رسالة ماجستير) جامعة أهل البيت ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، قسم اللغة العربية وآدابها ٢٠١١م.

٢- التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بأشراف الناشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٣- أصول النحو عند ابن مالك : خالد سعد شعبان ، مكتبة الآداب للطباعة والنشر ، ٢٠١١م ، الطبعة الأولى.

٤- الكتاب : أبو عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.

٥- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ط٢، (د.ت) .

٦- الاقتراح في أصول النحو : عبد الرحمن بن أبي بكر محمد بن سابق السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق: عبد الحكيم عطية – علاء الدين عطية ، الطبعة الثانية ، الناشر دار البيروتي ، دمشق ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

٧- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، دكتور خديجة الحديثي جامعة الكويت ، الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.

٨- الاجماع دراسة في أصول النحو العربي : الدكتور محمد إسماعيل المشهداني ، دار الغيداء للنشر ٢٠١٣ ، الطبعة الأولى.

٩- مداخلات لغوية اللاجماع في النحو العربي ، أبو اوس إبراهيم الشمسان (بحث) ، مجلة الجزيرة الثقافية ، العدد ٣٥٢ ، ٢٠١٢/١١/١٧.

١٠- في أدلة النحو : عفاف محمد حسانين ، المكتبة الاكاديمية الطبعة الأولى ١٩٩٦م ، مصر –القاهرة.

(١) ينظر : أسرار العربية : ٧٠

١١- الاجماع دراسة في أصول النحو العربي : الدكتور محمد إسماعيل المشهداني ، دار الغيداء للنشر ٢٠١٣ ، الطبعة الأولى.

١٢- اسرار العربية ، تصنيف الامام ابي البركات الانباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق الدكتور فخر صالح قداره ، دار الجيل ، بيروت الطبعة الأولى ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

١٣- ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول : محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني ، تحقيق: سامي بن العربي الاثري ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الريان ، دار الفضيلة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٠م.

١٤- المخترع في إذاعة سرائر النحو : أبو الحجاج يوسف بن سليمان الاعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) حققه: الأستاذ الدكتور حسن بن محمود هنداوي كلية التربية الأساسية ، الكويت ، كنوز اشبيليا للنشر ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م ، المملكة العربية السعودية – الرياض.

١٥- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبين الخفي من لفظه وشرح ابياته وغريبه: بالأعلم الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦هـ) ، قرأه وضبط نصه : الدكتور يحيى مراد (ت ، ط) (د ، ط).

١٦- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق ودراسة الدكتور جودة مبروك ، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي، ط١، ٢٠٠٢م .

١٧- اظهار الاسرار في علم النحو : تصنيف الامام العلامة تقي الدين محمد بن بير علي بن إسكندر الرومي المعروف بالبركوي (ت ٩٨١هـ) تحقيق وتعليق: يونس عبدالله محمد الدخي العبادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ١٩٧١.

١٨- موضح اسرار النحو : الشيخ الفقيه محمد بن الحسن المشهور بالفاضل الهندي (ت ١١٣٥هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور علي موسى الكعبي ، العتبة الحسينية المقدسة ، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م.

١٩- الجنى الداني في حروف المعاني : الحسن بن القاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

٢٠- لسان العرب : ابن منظور ، تحقيق: الدكتور عبدالله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف ، (ت ، ط).

٢١- الاقتراح في أصول النحو : عبد الرحمن بن أبي بكر محمد بن سابق السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق: عبد الحكيم عطية – علاء الدين عطية ، الطبعة الثانية ، الناشر دار البيروتي ، دمشق ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

٢٢- أصول النحو العربي : الدكتور محمد خير الحلواني ، جامعة تشرين ، اللاذقية ، (د ، ط) (ت ، ط).

٢٣- شرح الرضي على الكافية : رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) تحقيق وتعليق: يوسف حسن عمر ، جامعة قاديونس ، ليبيا – بنغازي ١٩٩٦م.

٢٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن مالك عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمذاني المصري (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث – القاهرة ، دار مصر للطباعة ، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

٢٥- أصول النحو عند ابن مالك : خالد سعد شعبان ، مكتبة الآداب للطباعة والنشر ، ٢٠١١م ، الطبعة الأولى.

٢٦- كثرة الاستعمال وأثره في التقعيد النحوي عند ابن الأنباري نوح يحيى الشهري (بحث) ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، م ٢٦ ، ١٤ ، سنة ٢٠١٨.

٢٧- الاشباه والنظائر: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.

٢٨- التأويل النحوي ودوره في بناء القاعدة النحوية (قراءة في المفهوم والاليات) ، دكتور باقر فليح عبد الحسن ، مجلة جامعة القادسية ، العدد : ٣٥٥ ، ٢٠١٩م.

٢٩- مفهوم التأويل في علم النحو (دراسة ابستمولوجية) عرفان انتونو (رسالة ماجستير) جامعة سونن كاليجاكا الإسلامية ، كلية الآداب والعلوم ٢٠١٣، إندونيسيا.

٣٠- علام الموقعين عن رب العالمين : تصنيف محمد ابن أبي بكر أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي المعروف بأبن قيم الجوزية ، تحقيق: مشهور بن حسن ال سليمان أبو عبيدة ، مطبعة دار ابن الجوزي ، (ت ، ط).

٣١-قياس الحكم في جدل النحوي عند ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، محمد بن علي بن محمد العمري (أطروحة دكتوراه) ، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية ١٤٢٩هـ.